القمة العالمية
للعمل الإنساني

المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الأردن، ٣-٥ آذار/ مارس ٢٠١٥

Photo: UNHCR/Dalia Khamissy

التقرير النهائي

المحتويات

شكر وتقدير ١

خلفية عن القمة العالمية للعمل الإنساني والمشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال افريقيا ٢

الكلمات الافتتاحية رفيعة المستوى ٣

عرض لفعاليات القمة العالمية للعمل الإنساني على المستوى العالمي..... ٦

عرض للمشاورات التحضيرية لأصحاب المصلحة في الإقليم ٧

الملاحظات رفيعة المستوى..... ٩

مسابقة التصوير الفوتوغرافي "روح الإنسانية"..... ١١

المناقشات والتوصيات المحورية..... ١٢

حماية المدنيين..... ١٢

إيصال المساعدات الإنسانية..... ١٦

الأزمات الممتدة والنزوح..... ١٩

تمركز الاستجابة الإنسانية محلياً..... ٢٢

الاستعداد لحالات الطوارئ..... ٢٥

تمويل العمل الإنساني..... ٢٨

مناقشة الخبراء رفيعة المستوى بشأن النزوح القسري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... ٣١

الكلمات الختامية رفيعة المستوى..... ٣٤

الخلاصة..... ٣٧

الملاحق..... ٣٨

الملحق ١: مراجع إلى الوثائق الخلفية..... ٣٨

الملحق ٢: موجز الرؤساء المشاركين..... ٣٩

الملحق ٣: برناج المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... ٤٤

الملحق ٤: قائمة المشاركين..... ٤٧

شكر وتقدير

تود اللجنة التوجيهية الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني أن تعرب عن شكرها لجميع الأفراد، والمنظمات، والحكومات التي شاركت في لقاء المشاورة الإقليمية بالأردن وفي المشاورات الموسعة لأصحاب المصلحة السابقة عليه من أجل إسهاماتهم نحو نهج أكثر شمولاً وفعاليةً للعمل الإنساني.

خلفية عن القمة العالمية للعمل الإنساني والمشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال افريقيا

القمة العالمية للعمل الإنساني، المقرر عقدها بإسطنبول في أيار/ مايو 2016، هي مبادرة للأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون. ومن شأنها جمع الحكومات، والمنظمات الإنسانية، والأشخاص المتضررين من الأزمات الإنسانية، والشركاء المعنيين، بما فيهم القطاع الخاص، لاقتراح حلول لأكثر التحديات إلحاحًا ووضع برنامج عمل طموح لجعل العمل الإنساني ملائمًا للمستقبل. وسوف تكون القمة أول اجتماع من نوعه بهذا الحجم والنطاق.

وقد بنيت العملية التحضيرية لهذه القمة على خمسة مستويات من التشاور:

- ثمان مشاورات إقليمية بين حزيران/ يونيو ٢٠١٤ وتموز/ يوليو ٢٠١٥؛
- مشاورات محورية، حيث تقوم فرق عمل الخبراء بإعداد التقارير المحورية، ومشاورة محورية نهائية مقرر عقدها في برلين في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥؛
- مشاورة عالمية واحدة في جنيف في تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٥؛
- مشاورات عبر الإنترنت؛
- روابط مع العمليات العالمية ذات الصلة بشأن الحد من مخاطر الكوارث، والتغيرات المناخية، وبرنامج عمل التنمية ما بعد ٢٠١٥.

وقد عقدت المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البحر الميت، الأردن، من ٣ إلى ٥ آذار/ مارس ٢٠١٥، واستضافتها حكومة المملكة الهاشمية الأردنية، وشاركت في رئاستها جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. واستلهامًا لروح القمة التي تعتمد نهج أصحاب المصلحة المتعددين، جمع اللقاء ١٨٠ مشاركًا من ١٧ بلدًا يمثلون الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، والمجتمعات المحلية المتضررة، والمنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، والقادة الدينيين، فضلاً عن المراقبين من خمسة بلدان دعمت مشاورات القمة أو استضافتها أو تعهدت باستضافتها[١].

وقد تمثلت الأهداف الأولية للمشاورة الإقليمية في الآتي: أ) استرشاد برنامج عمل القمة العالمية للعمل الإنساني ونتائجه بالمشاورة عن طريق تزويده بالتوصيات الإقليمية القوية التي يمكنها أن تشكل مستقبل العمل الإنساني، وذلك بناء على نتائج المشاورات التحضيرية لأصحاب المصلحة والمناقشات في البحر الميت؛ ب) وضع توصيات خاصة بالإقليم يمكن تفصيلها وتنفيذها استعدادًا للقمة.

المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

القمة العالمية للعمل الإنساني

١. وسط وغرب أفريقيا، ساحل العاج – يونيو ٢٠١٤
٢. شمال وجنوب شرق آسيا، اليابان – يوليو ٢٠١٤
٣. شرق وجنوب أفريقيا، جنوب أفريقيا – أكتوبر ٢٠١٤
٤. مجموعة أوروبا والدول الأخرى، المجر – فبراير ٢٠١٥
٥. الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الأردن – مارس ٢٠١٥
٦. أمريكا اللاتينية والكاريبي، جواتيمالا – مايو ٢٠١٥
٧. منطقة المحيط الهادي، نيوزيلاندا – يونيو ٢٠١٥
٨. جنوب ووسط آسيا، طاجيكستان – يوليو ٢٠١٥
٩. المشاورات المحورية، ألمانيا – سبتمبر ٢٠١٥
١٠. المشاورات العالمية، سويسرا – أكتوبر ٢٠١٥

الجزائر، البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، عمان، فلسطين، قطر، السعودية، سوريا، تونس، الإمارات العربية المتحدة،

١ ألمانيا، هولندا، جنوب أفريقيا، سويسرا، تركيا

الكلمات الافتتاحية رفيعة المستوى

قامت السيدة علياء الدالي، مديرة المراسم، بالترحيب بالمشاركين في المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موضحة أن فعاليات القمة تأتي في وقت يعاني فيه ملايين الرجال، والنساء، والمسنين، والأطفال في أنحاء المنطقة معاناة شديدة جراء النزوح، والدمار، ومحدودية الفرص لعيش حياة طبيعية. وقد أبرزت أن اللقاء في البحر الميت يمثل فرصة متفردة لجمع مختلف الأطراف المعنيين بالعمل الإنساني حول الإقليم، بما فيهم المجتمعات المحلية المتضررة، والحكومات، والقادة الدينيين، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية. وفي تأكيدها أن كل مشارك في اللقاء لديه ما يدلي به، شجعت الدالي المناقشات المفتوحة والصادقة فيما بين المشاركين بشأن سبل تحسين العمل الإنساني وجعله يلائم المستقبل بشكل أفضل. وقد اختتمت كلمتها بالترحيب بالمتكلمين رفيعي المستوى.

وقد افتتح صاحب المعالي السيد/ ناصر جودة، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المهاجرين بالمملكة الأردنية الهاشمية، اجتماع المشاورة الإقليمية رسميًا، مشيرًا إلى مدى معاناة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الأزمات الإنسانية الآخذة في التدهور، وعدم الاستقرار السياسي، والصراعات العنيفة، وزيادة مخاطر التطرف والإرهاب، وجميعها أثر بالسلب على مكتسبات التنمية في الإقليم.

وقد اختص السيد/ جودة بالذكر الصراعين الفلسطيني والسوري، داعيًا الأخير أعقد الصراعات في العصر الحديث جراء طول مدة العنف والدمار الناجمة عنه واستهداف المدنيين. وقد دعا إلى حل سياسي سريع وعادل لكلا الصراعين، واللذين يتطلبان، على حد قوله، استجابة صلبة ومنسقة من المجتمع الدولي.

كما وصف أزمة اللاجئين السوريين بالتحدي الاقتصادي الضخم على المستويين العالمي والإقليمي تتحمل عبأه قلة من البلدان، مثل الأردن. إلا إنه، وعلى الرغم من محدودية الموارد وقلة الخدمات والبنية التحتية، أبرز السيد/ جودة مدى التزام الحكومة الأردنية بتقديم الدعم من خلال خطة الاستجابة للأردن لعام ٢٠١٥ التي تتكلف ٣ مليارات دولار. ومع الإقرار بالرغبة الدولية المبدئية في دعم حكومة الأردن في تنفيذ المشروعات الواردة في الخطة، إلا إنه أشار متألمًا إلى عدم تحقيق معظم الوعود بالدعم، داعيًا المجتمع الدولي إلى الاستجابة العاجلة إلى طلب الأردن.

وقد حيا السيد/ جودة دولة الكويت لاستضافتها مؤتمر إعلان التبرعات من أجل سوريا، ودعا الأمم المتحدة لبذل المزيد من الجهود في سوريا للمساعدة على التوصل إلى حل سياسي، وإنهاء العنف، وضمان نزاهة الدولة السورية، وتقديم حل للاجئين السوريين الساعين إلى العودة لديارهم. كما دعا لمزيد من الدعم المالي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) للاستمرار في تقديم المساعدات والحماية للفئات المتضررة.

وقد اختتم السيد/ جودة كلمته بالتأكيد على أن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو السبب الجذري للكثير من الصراعات في المنطقة؛ ومن ثم، شدد على أهمية إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وإيجاد حل دائم للاجئين الفلسطينيين.

وقد عرف صاحب السعادة السفير/ بدر الدين العلالي، الأمين العام المساعد - رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية، القمة العالمية للعمل الإنساني كفرصة غير مسبوقة يجتمع على خلفيتها للمرة الأولى ممثلو الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والفئات المتضررة، والشباب، والمؤسسات الأكاديمية، والقطاع الخاص، ووكالات الأمم المتحدة، وأصحاب المصالح المعنيون الآخرون، وذلك من أجل تشكيل مستقبل العمل الإنساني. وقد شدد على أهمية وضع الفئات المتضررة في محور عملية القمة.

كما دعا المشاركين إلى استخدام المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا كفرصة لإيجاد طرق لمساعدة وحماية الملايين من البشر عبر الإقليم بشكل أفضل، مشددًا على الحاجة إلى خلق حلول عملية، على المستوى الفني، من شأنها حل التداخل بين التدابير السياسية والأمنية من جهة، والعمل الإنساني من جهة أخرى.

وقد حث السفير/ العلالي المشاركين على متابعة النتائج والتوصيات الناشئة عن العملية الإقليمية وجعل التغييرات المقترحة واقعًا، مشددًا على عدم تمكن ذوي الاحتياج للأمان، والغذاء، والمياه، والتعليم، والكرامة من الانتظار أطول من ذلك.

أما صاحب السعادة السفير/ هشام يوسف، مساعد الأمين العام للشؤون الإنسانية بمنظمة التعاون الإسلامي، فقد لفت النظر إلى ازدياد مواطن الضعف، والتدهور البيئي، والفجوة الآخذة في الاتساع بين حائزي الثروات في الإقليم. كما تحدث عن الفجوة بين مستوى الاحتياجات الإنسانية والموارد المتاحة، مؤكدًا أهمية القمة العالمية للعمل الإنساني كفرصة لجمع أصحاب المصلحة على اختلاف مشاربهم لمواجهة هذه التحديات الثابتة.

وقد أعرب السفير/ يوسف عن قلقه من أن الاحتياجات عام ٢٠١٤ قد بلغت قيمتها ١٧ مليار دولار عالميًا، في حين أنه تمت تلبية نصف هذه الاحتياجات فقط. وفي عام ٢٠١٥، تقدر الاستجابة للاحتياجات الإنسانية بقيمة ١٦,٥ مليار دولار، ومن المحتمل أن ترتفع في ظل التطورات عالميًا وإقليميًا. وأشار إلى التحدي الذي يمثله ذلك وشدد على الحاجة لتعزيز وإصلاح النظام الإنساني العالمي من أجل مواكبة ذلك.

ومع إشادته ببلدان مثل الأردن، ولبنان، وتركيا، على استضافتها ودعمها اللاجئين السوريين، دعا السفير المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهود لضمان المساواة في مشاركة الأعباء، شاكرًا المانحين عبر الإقليم على جهودهم الإنسانية، وشاكرًا الكويت على استضافتها مؤتمرات إعلان التبرعات لسوريا.

ودعا السفير/ يوسف المشاركين في المشاورة الإقليمية إلى التركيز على احتياجات النساء والأطفال وجعلها على رأس أولوياتهم في المناقشات، فضلاً عن اكتشاف طرق لمواجهة مشاركة الشباب في الجماعات المتطرفة والإرهابية. كما دعا لتعزيز قدرات الإنذار المبكر، وإدارة الصراعات، وبناء السلم للحيلولة دون أن يصبح الإقليم "إقليمًا فاشلاً". واختتم كلمته بحث المشاركين على الوفاء بالتوقعات الملقاة على عاتق عملية القمة العالمية للعمل الإنساني من خلال صياغة حلول ملموسة تعالج التحديات العديدة التي يواجهها الإقليم حاليًا.

وقد أبرزت السيدة/ فاليري آموس، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، أهمية القمة العالمية للعمل الإنساني على خلفية التطورات العالمية الحالية، مثل التحضر، ونمو السكان، والصراع، والتغير المناخي، وأثر كل ذلك على العمل الإنساني، مؤكدة أن هذه التغيرات قد أثرت تأثيرًا كبيرًا على الإقليم، إذ أدت الصراعات والعنف إلى تحولات عنيفة أثرت على ملايين البشر من ليبيا إلى فلسطين ومن اليمن إلى سوريا والعراق.

وقد وضعت هذه التغيرات النظام الإنساني العالمي تحت ضغط متزايد، حيث تصل الاحتياجات الحالية إلى أبعد مما تسمح به طاقته. وقد أشادت السيدة آموس بدور الحكومات والمجتمعات المحلية في الإقليم بشأن استضافتهم النازحين، كما في مصر، والأردن، ولبنان، وتركيا، وذلك على الرغم من العبء الذي يمثله ذلك على الخدمات العامة، والبنية التحتية، والاقتصاد المحلي. كما أبرزت الدور الرائد الذي يلعبه المانحون الإقليميون، مثل الكويت، وقطر، والسعودية، والإمارات، في جمع التبرعات والاستجابة للاحتياجات الإنسانية.

ودعت السيدة آموس إلى تعزيز العلاقات والشبكات فيما بين المنظمات الإقليمية، وأطراف العمل الإنساني، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية لخلق المعرفة، والقدرات الإضافية، والخبرات المطلوبة للعمل في المجال الإنساني. كما أكدت أهمية وضع الفئات المتضررة في صدارة جهود الاستجابة الإنسانية وقلبها.

وتمثل القمة العالمية للعمل الإنساني فرصة فريدة من نوعها لتوفير نموذج لمستقبل أكثر سلمًا، ورخاءً، واستقرارًا، واستدامةً للجميع – حسب السيدة/ آموس التي دعت المشاركين إلى استخدام فعاليات القمة كفرصة لصياغة حلول للتحديات الرئيسية، مثل الطريقة المثلى لحماية المدنيين، وتأمين إيصال المساعدات الإنسانية، وسد الفجوة بين الاحتياجات الإنسانية والتمويلات المتاحة، وخلق نظام عالمي متعدد وشامل للعمل الإنساني.

ملحوظة: الكلمات المذكورة أعلاه هي موجز للافتتاحيات رفيعة المستوى.

يرجى زيارة الموقع التالي لمشاهدة تسجيل الفيديو الكامل للجلسة الافتتاحية: www.worldhumanitariansum-mit.org/whs_mena.

عرض لفعاليات القمة العالمية للعمل الإنساني على المستوى العالمي

شرحت د/ جميلة محمود، رئيسة أمانة القمة العالمية للعمل الإنساني، الأفكار التأسيسية للقمة، مبينة أن تزايد عدد الأزمات والاحتياجات الإنسانية يضع النظام الإنساني العالمي وجهود الاستجابة المحلية تحت ضغط متنامٍ، وأكدت الحاجة لسبل جديدة ومبتكرة للاستجابة للاحتياجات الإنسانية في عالم اليوم المتزايد في خطورته، وعدم قابلية التنبؤ به، وقلة موارده.

ووصفت د/ محمود ستة موضوعات رئيسية جرى الاتفاق عليها في المناقشات خلال مشاورات القمة حتى الآن. أولاً، جعل الفئات المتضررة عناصر أولية للاستجابة، عن طريق إعطائهم فرصة أكبر للتعبير عن أنفسهم ولاختيار كيفية سد احتياجاتهم؛ ثانيًا، تكييف الاستعداد والاستجابة حسب السياق المحلي، من خلال الاستجابة للنداءات القوية من البلدان، والمجتمعات المحلية، والمنظمات المحلية من أجل إعطائها زمام القيادة في إدارة المخاطر والاستجابة لحالات الطوارئ؛ ثالثًا، التغلب على الانقسام الإنساني والتنموي لتعزيز وبناء القدرة على المجابهة والصمود أمام الأزمات المتكررة والممتدة؛ رابعًا، تعزيز العمل الإنساني في الصراعات عن طريق مواجهة انتهاكات القانون الإنساني الدولي وإيجاد طرق جديدة لضمان حصول الفئات المتضررة على المساعدات والحماية؛ خامسًا، تعديل النظام الإنساني العالمي وآليات التمويل عن طريق تكييفها للتعامل مع مختلف أنواع الأزمات ونطاقاتها؛ سادسًا، خلق الظروف الصحيحة لتشجيع الابتكار والتغيرات المطلوبة للاستعداد للتحديات المستقبلية على نحو أفضل.

وأضافت أن مزيدًا من المشاورات مع عدد أكبر من أصحاب المصلحة، مثل القطاع الخاص، والشباب، والقادة الدينيين والمنظمات الدينية، سوف تتم في المرحلة المؤدية للقمة، مع تجميع كافة النتائج في المشاورة العالمية للقمة المقرر عقدها في تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٥ في جنيف. وبعد هذه المشاورة العالمية، سيصدر الأمين العام تقريره يرسي فيه الرؤية للقمة العالمية للعمل الإنساني، ويحدد فيه مجالات العمل الحرجة للعمل الإنساني، ويضمنه توصيات بشأن كيفية المضي قدمًا في تنفيذها.

وشددت د/ محمود على أهمية عدم تضييع الفرصة لخلق تغيير هادف، مبينة أن القمة لا بد أن تستغل لإعادة التأكيد على الالتزام تجاه الإنسانية والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها العمل الإنساني. كما أبرزت ضرورة أن تكون القمة منطلقًا للشراكات والمبادرات المبتكرة، مقرة بأن بعضًا من توصيات القمة قد تنفذ فورًا في حين أن البعض الآخر قد يتطلب مزيدًا من المتابعة من خلال التواصل المشترك بين الحكومات. وتمنت د/ محمود أن تبدأ عملية تغيير منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمشاورة الإقليمية ولا تنتظر حتى انعقاد القمة في إسطنبول.

عرض للمشاورات التحضيرية لأصحاب المصلحة في الإقليم

عرضت السيدة ريما جاموس-إمسيس، رئيسة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لتنسيق الشؤون الإنسانية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، النتائج الرئيسية للمشاورات التحضيرية التي انعقدت عبر المنطقة ما بين أيار/ مايو ٢٠١٤ وشباط/ فبراير ٢٠١٥. وفي حديثها إلى المشاركين بالنيابة عن المجموعة التوجيهية الإقليمية، أوضحت أن الهدف من العملية كان توعية نطاق واسع من أطراف العمل الإنساني عبر المنطقة بالقمة العالمية للعمل الإنساني، بل – وهو الأهم – طلب رؤاهم لكيفية تحسين مستقبل العمل الإنساني.

وفي مجملها، وصلت المشاورات التحضيرية لأصحاب المصلحة إلى ١,٢٣٠ شخص عبر كل البلدان السبعة عشر في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك ٤٠٠ منظمة من نطاق واسع من المجالات. وأكدت السيدة/ جاموس-إمسيس الجهود الحثيثة المبذولة لمشاورة عدد كبير من منظمات المجتمع المدني في الإقليم، في ظل أنها كثيرًا ما تتصدر الاستجابة الإنسانية من خلال كونها جزءًا لا يتجزأ من المجتمع الذي تخدمه. كما تم التشاور مع اللاجئين، والنازحين داخليًا، والمهاجرين، والمجتمعات المحلية المضيفة المتأثرة، تماشيًا مع التزام القمة بجعل الفئات المتضررة في قلب المناقشات. وإضافة إلى ذلك، عقد عدد من المشاورات لجمع مختلف الرؤى ووجهات النظر الخاصة بالدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والجمعيات الوطنية لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والشباب، والإعلام. وقد أشادت السيدة/ جاموس-إمسيس بجهود المجموعة التوجيهية الإقليمية في توجيه مشاورات أصحاب المصلحة وضمان الملكية المحلية للعملية.

وإيجازًا لرؤى وملاحظات أصحاب المصلحة الذين تمت مشاورتهم على اختلاف مشاربهم، صرحت السيدة/ جاموس-إمسيس بأن الأشخاص والمنظمات عبر الإقليم –على غير المتوقع – اتفقوا في آمالهم واهتماماتهم، موضحة أن المستجيبين قد حددوا رسالة واضحة تكمن في أن المعونة الإنسانية لا يمكن أن تكون بديلاً عن العمل السياسي. كما عبروا بشكل ثابت عن غضبهم من المستوى الصاعق للمصائب والمعاناة البشرية المشهودة في الإقليم، معلنين عدم قبولهم الوضع الراهن وداعين إلى الحلول التي تتناول الأسباب الجذرية لمواطن الضعف والأسى.

كما أوضحت السيدة/ جاموس-إمسيس أن المشاورات التحضيرية مع أصحاب المصلحة في الإقليم حددت إحدى عشرة أولوية إنسانية تم عرضها تفصيلاً في تقرير تحليل أصحاب المصلحة الذي وزع على جميع المشاركين قبل المشاورة الإقليمية. ويمكن الاطلاع على التقرير الكامل في الموقع التالي:
www.worldhumanitariansummit.org/whs_mena.

وفيما يلي إيجاز للأولويات الإحدى عشرة:

- **حماية المدنيين:** حدد أصحاب المصلحة مسألة حماية المدنيين كأولوية، حيث أبرزت المجتمعات المحلية المتضررة قضية الأمن أو الحماية كأحد احتياجاتها الإنسانية الرئيسية. وأشار من تمت مشاورتهم إلى زيادة حجم وشدة الهجمات ضد المدنيين، معربين عن استيائهم من انعدام المساءلة العام عن انتهاكات القانون الدولي.

- **إيصال المساعدات الإنسانية:** اعتبرت القيود على تمكين المنظمات الإنسانية من الوصول إلى ذوي الاحتياج كإحدى التحديات المستمرة أمام فعالية العمل الإنساني في الإقليم. وشددت المجتمعات المحلية المتضررة على الأثر السلبي الذي تؤتيه محدودية إيصال المساعدات على حياتهم ومعيشتهم، ودعت المنظمات الإنسانية الحكومات والأطراف الأخرى لضمان حماية موظفي المعونة وعدم إعاقة إيصال المساعدات، بما في ذلك تخفيف الأثر السلبي لتشريعات مكافحة الإرهاب.

- **الاستجابة للأزمات الممتدة والنزوح:** تدفع الطبيعة الممتدة للنزوح في الإقليم النظام الإنساني إلى أبعد مما صمم هو لإدارته، حيث تتحمل بضعة بلدان عبء استضافة النازحين. وقد كان هناك إجماع على الحاجة لإيجاد سبل مبتكرة لتسديد احتياجات الناس باستدامة مع حفظ كرامتهم، بما في ذلك مزيد من تشارك الأعباء والتركيز على بناء القدرة على المجابهة والصمود من خلال التعاون على نحو أفضل بين أطراف العمل الإنساني والعمل التنموي.

- **مبادئ العمل الإنساني:** اتفق أصحاب المصلحة على تنوعهم على قبول المبادئ الرئيسية للعمل الإنساني، وهي: الإنسانية، والنزاهة، والحياد، والاستقلالية، مع التأكيد خصوصًا على أهمية تقديم المساعدات على أساس الاحتياج ودون تمييز. ولكن، عمليًا، شعر الكثير من المنظمات الإنسانية والفئات المتضررة بعدم احترام المبادئ جيدًا، مشيرين إلى التذرع بذرائع مظهرية ودينية وسياسية يتم على أساسها تحديد معايير من يتلقى المساعدات.

- **إشراك المجتمعات المحلية المتضررة:** أكد أصحاب المصلحة أهمية الإشراك الهادف للمجتمعات المحلية المتضررة في جميع مراحل العمل الإنساني، مشددين على أنها كثيرًا ما تكون الطرف الأكثر ملاءمة لتحديد احتياجاتها الخاصة. ويجب أن يتضمن ذلك الاتصال المتكرر مع هذه المجتمعات، وإسناد بعض صلاحيات اتخاذ القرارات لها، وذلك بهدف جعل الفئات المتضررة حق الاختيار، وتعزيز دورها في الاستجابة، وضمان تسديد احتياجاتهم الخاصة بهم بفعالية.

- **الاستعداد لحالات الطوارئ والحد من مخاطر الكوارث:** أكدت المشاورات التحضيرية أهمية الاستعداد لحالات الطوارئ والحد من المخاطر، إلا أن أصحاب المصلحة أسفوا لبقاء الاستثمار في الاستعداد منخفضًا في الإقليم. كما أعربوا عن قلقهم من انعدام الاستجابة لعلامات الإنذار المبكر، ومحدودية المعرفة والقدرة بشأن الاستعداد الفعال للأزمات.

- **التنسيق والتعاون بين المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية:** دعا أصحاب المصلحة لأن تصبح آليات تنسيق العمل الإنساني أكثر شمولاً وتمثيلاً لاتساع المستجيبين الإنسانيين في الإقليم. كما أكدوا أهمية تعزيز وبناء قدرات الاستجابة المحلية، داعين المنظمات الدولية للعب دور أكبر في هذا الصدد.

- **تمويل العمل الإنساني:** ساد إقرار عام بأن مستوى الموارد المتاحة عاجز عن تلبية حجم الطلب الموجود في الإقليم بما يكفي. وقد دفع هذا بأصحاب المصلحة لأن يؤكدوا الحاجة إلى الاستغلال الأفضل للموارد الإنسانية المتاحة وحشد مصادر التمويل الإضافية. كما ظهرت دعوات للمانحين للوفاء بتعهداتهم، ولمزيد من الشراكات مع المؤسسات المالية والقطاع الخاص. وقد جرى إبراز أهمية التنسيق من جانب المانحين، لا سيما بين المانحين الدوليين ومن هم في الإقليم.

- **تحسين دور الإعلام:** أقرت المنظمات الإنسانية والمجتمعات المحلية المتضررة بقوة الإعلام في تشكيل تصورات واستجابة الأفراد والمنظمات والحكومات للأزمات الإنسانية. ودعت إلى المراسلة الموضوعية بشأن القضايا الإنسانية، في حين أن أكد ممثلو الإعلام الحاجة إلى تدريب الصحفيين وإلى مزيد من الانفتاح والشفافية من قبل المنظمات الإنسانية عند تقديم المعلومات.

- **تمكين الشباب في العمل الإنساني:** كان هناك اعتراف جماعي بدور الشباب في الاستجابة الإنسانية، من خلال أنشطة مثل التطوع، الذي يتمتع بتاريخ وتقاليد عريقة في الإقليم. كما ظهرت دعوات لتعزيز شبكات المتطوعين وتدريب الشباب من أجل تشجيع مشاركتهم المترابطة والمتسقة في الاستجابة الإنسانية.

- **الهجرة:** مع استمرار الإقليم في أن يشهد تدفقات هجرة كبيرة، لاحظ أصحاب المصلحة تعرض المهاجرين لمواطن ضعف متعددة، معربين عن قلقهم بشأن تعرضهم للاتجار في البشر، والاستغلال الجنسي والاجتماعي والاقتصادي، والرحلات المحفوفة بالمخاطر. كما أبرزوا أثر الأزمات في المنطقة على المهاجرين الدوليين الذي علق الكثير منهم في مناطق الصراع.

وقد اختتمت السيدة/ جاموس-إمسيس عرضها بترجي أصحاب المصلحة الحاضرين المشاورات الإقليمية لاستغلال خبراتهم الثرية من أجل اقتراح سبل لمعالجة التحديات الرئيسية التي ظهرت من المشاورات التحضيرية. وبذلك، كانت المشاورة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فرصة لأن تشكل الآراء والاهتمامات في الإقليم محاورارتكاز ونتائج القمة في إسطنبول.

الملاحظات رفيعة المستوى

أكد صاحب المعالي السيد/ عماد نجيب فاخوري، وزير التخطيط والتعاون الدولي بالمملكة الأردنية الهاشمية، أن الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المسبوقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي المتسببة في تنامي المعاناة البشرية والأزمات الإنسانية، مشددًا على وجوب تسديد الاحتياجات الإنسانية أخذًا لمسائل التنمية والمجابهة/الصمود في الاعتبار، وعليه، فقد أبرز الحاجة إلى حل الأزمات في الإقليم من خلال الحلول السياسية.

وقد علق السيد/ فاخوري على كرم البلدان في الإقليم لفتحها أبوابها للاجئين السوريين، وحث المجتمع الدولي على تقديم المزيد من الدعم لها من أجل التخفيف من أثر الأزمة، والحفاظ على المكتسبات التنموية الحرجة، واستدامة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وتسديد احتياجات الفئات الأكثر استضعافًا. كما أبرز السيد/ فاخوري دور الأردن في استضافة ملايين اللاجئين على مدار العقود القليلة الماضية، معربًا عن عرفانه لمن قدموا المساعدة والدعم لجهود الاستجابة في الأردن حتى الآن. إلا إنه، وفي ظل الأزمة السورية وما تمثله من ضغط على الموارد الأردنية، دعا السيد/ فاخوري المانحين لمساعدة الأردن في الوفاء بمتطلبات خطة الاستجابة الوطنية بالأردن لعام ٢٠١٥.

ورحب السيد/ فاخوري بالسيد/ أنتونيو جوتيريز، المندوب السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الذي مثل حضوره، على حد قوله، خطوة مهمة تجاه تحقيق الروابط المطلوبة بين التعاون الإنساني والتنموي بهدف تعزيز المساعدات بفعالية وترابط أكبر.

وقد أشار السيد/ أنتونيو جوتيريز، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى أنه في ظل الوضع الإنساني المتدهور عالميًا وإقليميًا، تبرز الحاجة للقمة العالمية للعمل الإنساني أكثر من أي وقت مضى، محددًا مجالين رئيسيين للإصلاح العاجل، أولهما جعل النظام الإنساني عامًا بحق، بناء على قيم الشمول، وثانيهما مواجهة أوجه القصور الحالية في التمويل الإنساني وكيفية استخدام التمويلات.

كما أشار السيد/ جوتيريز إلى أنه بالرغم من الجهود المستمرة، لا يعد النظام الإنساني الحالي عالميًا، ولكنه بالأحرى يتخذ من الأمم المتحدة محورًا له ويستلهم المنهج الغربي. ورأى أنه من الممكن بناء نظام إنساني عام، مشيرًا إلى أن العناصر المحورية للعمل الإنساني في عالم اليوم – القانون الدولي للاجئين، والقانون الإنساني الدولي، والمبادئ الإنسانية – تضرب بجذورها في ثقافات وأديان العديد من الحضارات حول العالم، ويمكن إيجادها، على سبيل المثال، في التقاليد الإسلامية والشريعة الإسلامية، فضلاً عن التعاليم والكتابات المقدسة للتقاليد الدينية الأخرى. وأشار أيضًا إلى مدى تأصل الجهود الإنسانية في القيم العالمية للكرم والتضامن.

ودعا السيد/ جوتيريز إلى إقرار أوسع بعالمية القيم الإنسانية وبنظم التنسيق الحالية، مثل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، من أجل التكيف على تعددية أطراف العمل الإنساني وشمولها بدرجة أكبر. كما دعا أصحاب المصلحة جميعًا إلى العمل معًا على نحو أفضل، مسترشدين بقيمهم المشتركة، والإيفاء باحتياجات الناس بشكل منسق.

وفيما يختص بتنامي قصور التمويل، حدد السيد/ جوتيريز ثلاثة تدابير ضرورية لمعالجة المشكلة. أولاً، الحاجة لبناء شراكات جديدة تزيد من التمويلات المتاحة وتضمن فعالية التنسيق لتجنب الثغرات والتداخل وللحد من التكاليف غير المباشرة.

ثانيًا، دعا السيد/ جوتيريز إلى إشراك أطراف العمل التنموي مبكرًا وبشكل أكثر اتساقًا في الأزمات، مشيرًا إلى حاجة البلدان، مثل الأردن، لتلقي تمويلات التنمية على الرغم من وضعه كبلد متوسط الدخل، وذلك في ظل كونه خط الدفاع الأول للأمن الجماعي للمجتمع الدولي، الأمر الذي يجب الاعتراف به في سياسات التعاون التنموي.

ثالثًا، أعرب السيد/ جوتيريز عن أسفه إزاء طوعية تمويل العمل الإنساني حاليًا، واقترح أنه على الأقل بالنسبة لحالات الطوارئ الإنسانية الكبرى، كما في أزمتي سوريا والعراق، يجب أن تتمكن الاستجابة الإنسانية من الاعتماد جزئيًا على المساهمات المقيمة، مشددًا على أن هذه الطوارئ هي مسؤولية دولية جماعية ويجب ألا تتحملها قلة من البلدان وحدها.

واختتم السيد/ جوتيريز كلمته بالإعراب عن قلقه بشأن عدم تمكن المجتمع الدولي من الحيلولة دون وقوع الصراعات وتسويتها مع كونها السبب الجذري للأزمات الإنسانية. وقد حث أصحاب المصلحة كلهم، بما فيهم الحكومات، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، على تنفيذ هذه الإصلاحات والانتباه إلى ازدياد المعاناة البشرية والحاجة إلى التمويل الكافي لمساعدة الفئات المتضررة ولدعم البلدان، مثل الأردن، في جهودها للاستجابة.

ملحوظة: الملاحظات المذكورة أعلاه هي موجز للملاحظات رفيعة المستوى.

يرجى زيارة الموقع التالي لمشاهدة تسجيل فيديو الملاحظات كاملاً: www.worldhumanitariansummit.org/whs_mena.

مسابقة التصوير الفوتوغرافي "روح الإنسانية"

جرى تنظيم مسابقة للتصوير الفوتوغرافي بعنوان "روح الإنسانية" قبل المشاورة الإقليمية تمت فيها دعوة المصورين لتوثيق وعرض لحظات التضامن والأمل في ظل تزايد المعاناة البشرية والاحتياجات الإنسانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد تلقينا ٤٥٩ صورة ما بين ٢٥ يناير/ كانون ثان و١٥ شباط/ فبراير ٢٠١٥ تصور التداعيات المأسوية للصراع وصورًا للأمل والإنسانية. وقد قامت لجنة تحكيم مكونة من متخصصين في العمل الإنساني والتصوير الفوتوغرافي باختيار أكثر الصور إلهامًا على أساس الجدارة الفنية، وعلاقة الصورة بالموضوع، وأصالة الصورة، وتكوينها، وأثرها. وقد عرضت الصور في المشاورة الإقليمية، وحصل الفائزان، اللذان تقدما بصور من سوريا وغزة، على كاميرات احترافية.

Photo: Mohammed Muhaisen

Photo: Islam Mardini

المناقشات والتوصيات المحورية

أجريت المناقشات الرئيسية في اجتماع المشاورة الإقليمية في جلسات المجموعات المحورية، وقام بتيسيرها خبراء إقليميون وعالميون. وقد اختارت المجموعة التوجيهية الإقليمية ست مجالات تركيز رئيسية كانت هي الأكثر إثارة بين موضوعات المشاورات التحضيرية لأصحاب المصلحة، وهي: حماية المدنيين، وإيصال المساعدات الإنسانية، والأزمات الممتدة والنزوح، وتمركز الاستجابة الإنسانية محلياً، والاستعداد للطوارئ، وتمويل العمل الإنساني. وقد تم تسجيل النتائج والتوصيات الرئيسية للمناقشات في موجز رؤساء الجلسات المشتركين، وعرضها في اليوم الأخير للمشاورة الإقليمية، وإلحاقها بهذا التقرير. وتورد الأقسام التالية بمزيد من التفصيل محتوى المناقشات وتبرز التوصيات الرئيسية الناشئة عن الجلسات الفرعية والجلسات العامة التالية لها.

حماية المدنيين

Photo: Mustafa Moayed

ركزت المناقشات الجماعية على جانبين رئيسيين متعلقين بحماية المدنيين، هما: المساءلة والأطر القانونية، وأدوار مختلف الأطراف في حماية المدنيين.

وقد ردد المشاركون بالإجماع خلاصة التحليل التحضيري لأصحاب المصلحة؛ أن حماية المدنيين هي أولوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد أسفوا لتزايد نطاق وشدة الهجمات ضد المدنيين، بما في ذلك العراق، وليبيا، وفلسطين، وسوريا، واليمن، معربين عن قلقهم حيال المدنيين الذين يتحملون وطأة الصراعات وعدم حمايتهم بما يكفي. وقد عُزي سبب عدم حماية المدنيين – جزئيًا – إلى عدم قدرة و/ أو عدم رغبة الحكومات والأطراف من غير الدول **في معالجة الأسباب الجذرية لمسائل الحماية**. وقد أبرز المشاركون مدى غلبة الذرائع والمصالح السياسية على الضرورات الإنسانية، مع توجيه النقد الشديد لمجلس أمن الأمم المتحدة.

كما علت الدعوات المنادية بمزيد من الاحترام للصكوك القانونية الدولية التي تحكم حماية المدنيين. وقد جرى تأكيد **المسؤولية الأولى للدول** في هذا الصدد في جميع المناقشات الفرعية، مع الدعوات المشددة إلى مزيد من المساءلة لمن ينتهكون هذه القوانين. وقد اقترح المشاركون توصيات عديدة للحكومات: أولاً، **التصديق على الصكوك الدولية** المتعلقة بحماية المدنيين، ولا سما البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف

واتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١؛ ثانيًا، **إنشاء لجان وطنية معنية بالقانون الإنساني الدولي** حيثما لم توجد هذه اللجان بعد، وضمان توافق التشريعات الوطنية ذات الصلة بالقانون الدولي؛ ثالثًا، **تقديم التدريب على القانون الإنساني الدولي** للقوات المسلحة والشرطة والمسؤولين الآخرين المعنيين، وذلك بدعم من المانحين ومشاركة أطراف العمل الإنساني عند اللزوم؛ رابعًا، **رصد تطبيق القانون الإنساني الدولي ومساءلة مرتكبي الانتهاكات** من خلال إنشاء آليات وطنية أو دولية، أو تفعيل الآليات الموضوعة بالفعل. وقد تضمن ذلك الدعوى لاستخدام أفضل **للمحاكم الدولية**، وتحديدًا المحكمة الجنائية الدولية. كما أثيرت مسألة المعايير المزدوجة عند الإدانة والدعوة لمساءلة من ينتهكون القانون الإنساني الدولي في الإقليم. وقد طالب المشاركون بمزيد من إنفاذ القانون على نحو موضوعي وعمومي.

كما حث المشاركون **المنظمات الإقليمية**، مثل اتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، على **تعزيز دورها في حماية المدنيين**، مقدمين عددًا من الاقتراحات في هذا الصدد: أولاً، اقترحوا **تبني الآليات الإقليمية لحماية النازحين داخليًا ومساعدتهم**، والبناء على خبرات الأقاليم الأخرى، ذاكرين اتفاقية كامبالا[٢] كمثال؛ ثانيًا، اقترحوا إنشاء **آليات إقليمية لرصد انتهاكات القانون الإنساني الدولي، والضحايا من المدنيين، وقضايا إيصال المساعدات**؛ ثالثًا، دعوا إلى **رعاية إجماع الدول الأعضاء** على التدابير الملموسة لحماية المدنيين في الصراعات. كما اقترح بعض المشاركين إمكانية أن تكون المنظمات الإقليمية بمثابة «سلطة أخلاقية» **لتوجيه** الدول الأعضاء بها بشأن الحماية الأفضل للمدنيين من العنف.

كما ارتفعت مطالبات **المشاركين لأطراف الصراع، بما فيها الجماعات المسلحة، بتنفيذ التزاماتها لاحترام القانون الإنساني الدولي وتيسير عمل أطراف العمل الإنساني** عن طريق ضمان إيصال المساعدات ورفع القيود التي تعوق عملهم. كما اقترح الكثير من المشاركين أن ذلك يتطلب من أطراف العمل الإنساني أن ينخرطوا في حوار مع جميع أطراف الصراع. وتماشيًا مع القانون الإنساني الدولي وعلى خلفية القلق المتصاعد حيال الأثر السلبي لتشريعات مكافحة الإرهاب على العمل الإنساني، شدد المشاركون على الحاجة إلى تشجيع هذا **الحوار** مع الجماعات المسلحة بدلاً من تجريمه من أجل أغراض إنسانية مشروعة.

كما ناقشت المجموعات الفرعية دور **مجتمع المانحين الدولي** في حماية المدنيين، وطالب المشاركون المانحين **بضمان كفاية التمويل لأنشطة الحماية** بالإضافة إلى دعم تقديم المساعدة المادية. كما شجعوا المانحين على دعم المبادرات التي تهدف إلى **تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان** عبر الإقليم، بما في ذلك تمويل التدريب على القانون الإنساني الدولي لنظرائهم من الحكومات ودعم تنفيذ أطر الحماية القانونية. وأيضًا شجعوا المانحين على دعم المبادرات التي تعزز الاستعداد لحماية المدنيين في الصراعات المحتملة.

وناقش المشاركون دور **المنظمات الإنسانية** في حماية المدنيين، بما في ذلك المواقف التي لا تتمكن الحكومات أو لا تقدر فيها على الاضطلاع بمهامها في الحماية. وشددوا مجددًا على أن المسؤولية الأولى تقع على عاتق الدول، غير أن **الحماية يجب أن تحتل موقع الصدارة في العمل الإنساني** مع وضع آليات لتحقيق هذا الهدف تماشيًا مع المهام ونقاط القوى المؤسسية. ويجب أن يمثل تحديد مسائل الحماية جزءًا لا يتجزأ من تقييم الاحتياجات الإنسانية والبرامج الإنسانية، بما في ذلك **تناول احتياجات الحماية لفئات محددة**، كالنساء، والشباب، والأطفال، واللاجئين، والنازحين داخليًا، والمهاجرين، والأقليات الدينية، والمعتقلين، والمسنين، وذوي الإعاقة. وقد اعتبر من الأهمية بمكان **تنسيق هذه الأنشطة بين مختلف القطاعات** وداخلها تنسيقًا فعالاً لتفادي ثغرات الحماية.

[٢] المعروفة رسميًا باتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة الأشخاص النازحين داخليًا في أفريقيا.

واقترح المشاركون أن المنظمات الإنسانية يجب أن **تدعو معًا إلى المساحة الكافية لتوفير الحماية** في المواقف التي يتم فيها تعطيل عملياتها من قبل الحكومات أو أطراف الصراع، وذلك، على سبيل المثال، عن طريق منع إيصال المساعدات. كما دعا بعض المشاركين المنظمات الإنسانية أن تعزز من قدراتها للحماية من **خلال تدريب وتوجيه موظفيها** وتعديل النُهُج التي تتبعها في الحماية بحيث تتكيف مع السياقات الحضرية الآخذة في التزايد، حيث تقوم هي بالعمل على تلبية الاحتياجات الخاصة وتوعية المجتمعات المحلية المضيفة بقضايا الحماية.

وأقر المشاركون ب**الدور الفاصل الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني**، بما في ذلك الجمعيات الوطنية لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، في حماية المدنيين. ويشمل ذلك تطبيق وتشجيع العادات والممارسات المحلية في حماية المدنيين ونشر المعلومات حول القانون الدولي للأشخاص النازحين داخليًا واللاجئين، فضلاً عن مجتمعاتهم المحلية المضيفة. كما جرى تشجيع منظمات المجتمع المدني على **تدريب موظفيها على القانون الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان**، بدعم من الشركاء الدوليين، ونشر المعلومات حول الحقوق القانونية المطبقة بالفعل خلال أوقات السلم كإجراء استعدادي. واقترح المشاركون أن تستخدم منظمات المجتمع المدني المحلية، بما في ذلك الجماعات الشبابية، قدراتها الجماعية في **الضغط على حكوماتها** والأطراف الأخرى للقيام بحماية المدنيين بشكل أفضل.

ودعا المشاركون في مجموعات عدة **الأمم المتحدة لمراجعة مبادرة حقوق الإنسان أولاً** وترجمتها إلى إجراءات ملموسة، حاثين الأمم المتحدة على الحفاظ على التركيز على قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي بغض النظر عن المهام التنظيمية أو الضغوط السياسية.

وناقشت عدة مجموعات التأثير الذي يمكن أن يؤتيه الإعلام على حماية المدنيين، حيث اعتبر الإعلام أداة قوية للتوعية بشأن انتهاكات القانون الإنساني الدولي، غير أنه اعتبر أيضًا ذا أثر سلبي على السلامة والحماية عندما يتم تسييس المراسلة الإنسانية والاعتماد على عنصر الإثارة فيها. ودعا المشاركون إلى **تعاون وثيق بين أطراف العمل الإنساني والإعلام** بهدف تشجيع القيم الإنسانية وإبراز احتياجات الحماية.

كما نوقشت عمومية حماية المدنيين كمبدأ في عدة مجموعات. وأشار المشاركون إلى مختلف **أطر وممارسات الحماية القائمة** في الإقليم، مثل الشريعة الإسلامية، والتي تتشابه مع تلك الواردة في اتفاقيات جنيف، داعين إلى مزيد من **استكشاف أوجه التآزر** بين هذه وأطر الحماية القانونية الدولية، بهدف تطوير الممارسات والتدخلات المصممة حسب السياق التي يمكنها حماية المدنيين بشكل أفضل عند التطبيق العملي. فعلى سبيل المثال، دعا بعض المشاركين إلى مزيد من التنفيذ المنهجي للتقاليد الإسلامية، مثل الأشهر الحرام التي تدعو إلى إيقاف القتال خلال الأشهر المقدسة خلال العام.

كما تم التشديد على دور **قادة وعلماء الدين في معالجة مسائل الحماية** وتيسير المساعدة كلما أمكن ذلك، إلا أن بعض المشاركين حذروا من التشديد المبالغ فيه على حيادية هؤلاء القادة عند حماية ومساعدة ذوي الاحتياج، إذ رأوا أنهم في بعض الأحيان قد يفضلون أتباعهم. وعمومًا، تعالت الدعوات إلى **حوار أكبر** ومشاركة مع القادة الدينيين بشأن سبل التطبيق الأفضل لأطر وممارسات الحماية واقعيًا.

التوصيات الرئيسية

- قيام الحكومات بالتصديق على الصكوك الدولية المتعلقة بحماية المدنيين وضمان توافق التشريعات الوطنية مع القانون الدولي.
- مساءلة مرتكبي الانتهاكات من قبل الحكومات، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع الدولي على نحو موضوعي وشامل.
- تبني المنظمات الإقليمية الصكوك التي تحمي وتساعد النازحين داخليًا، استنادًا إلى خبرات الأقاليم الأخرى.
- دعم مجتمع المانحين الدولي أنشطة ومبادرات الحماية الهادفة إلى تشجيع احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان عبر الإقليم.
- تحقيق أطراف الصراع التزاماتها القانونية الدولية، بما في ذلك ضمان إيصال المساعدات، ورفع الحظر الذي يعوق العمل الإنساني.

- اعتبار المنظمات الإنسانية مسائل الحماية جزءًا لا يتجزأ من تقييم الاحتياجات الإنسانية والبرامج الإنسانية، مع أخذ الاحتياجات الخاصة لمختلف المجموعات في الاعتبار.
- قيام أصحاب المصلحة بأجمعهم باستكشاف أوجه التآزر بين أطر الحماية المتأصلة في القانون الدولي وتلك القائمة على التقاليد والأعراف الأخرى من أجل تطوير ممارسات مصممة حسب السياق من أجل حماية أفضل للمدنيين.
- دعم أصحاب المصلحة جميعهم الحوار الإنساني بين المنظمات الإنسانية وجميع الأطراف المعنية من أجل تشجيع حماية المدنيين.

إيصال المساعدات الإنسانية

ركزت المناقشات الجماعية على ثلاثة جوانب رئيسية متعلقة بإيصال المساعدات الإنسانية، وهي: دور الحكومات والأطراف من غير الدولة في تيسير و/ أو منع إيصال المساعدات، وقرب أطراف العمل الإنساني من الفئات المتضررة، والحوار مع جميع أطراف الصراع.

واتفق المشاركون مع أصحاب المصلحة الذين تمت مشاورتهم عبر الإقليم خلال المشاورات التحضيرية على أن **محدودية إيصال المساعدات الإنسانية أصبحت عائقًا كبيرًا أمام تلبية الاحتياجات**. وقد اعتبر أن هذا الوضع هو السائد سواء من حيث حصول الفئات المتضررة على المساعدات الإنسانية والحماية، جنبًا إلى جنب مع وصول المنظمات الإنسانية إلى ذوي الاحتياج. وأقر المشاركون أن إيصال المساعدات الإنسانية يمثل أمرًا حاسمًا لفعالية العمل الإنساني، بما في ذلك فهم أعداد الفئات المتضررة واحتياجاتها الخاصة، وذلك إن قدر لها الاستجابة بشكل محايد، وفي التوقيت اللازم، وبكرامة.

ومع تأكيد مبدأ سيادة الدول مجددًا، دعا المشاركون **الحكومات وأطراف الصراع الأخرى، بما فيها الجماعات المسلحة،إلى تيسير إيصال المساعدات الإنسانية دون معوقات.** وناقشوا دور الحكومات في المواقف التي تكون هي فيها طرفًا في الصراع، داعين إياها لتحمل مسؤولياتها في ضمان حصول الناس على مساعدات إنقاذ الحياة تماشيًا مع القانون الإنساني الدولي. كما أشار المشاركون إلى المعوقات البيروقراطية التي يواجهها الكثير من المنظمات الإنسانية في الإقليم، حاثين **الحكومات على منح التأشيرات وتسهيل الإجراءات الإدارية** لتيسير الاستجابة الفعالة في التوقيت المناسب. وأشير أيضًا إلى وضع الأشخاص في المناطق الواقعة تحت الحصار والأراضي المحتلة على أنه أمر مثير للقلق. وشجع المشاركون جميع الأطراف للسماح بحرية الحركة للناس حتى يتمكنوا من الحصول على المساعدة والحماية التي يطلبونها.

وفي المواقف التي تحد فيها الحكومة من إيصال المساعدات الإنسانية، دعا المشاركون **المنظمات الدولية والإقليمية للضغط الدبلوماسي على الدول الأعضاء لتيسير إيصال المساعدات**. كما شجعوا المنظمات الإقليمية، كجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، على **تفعيل القرارات القائمة بشأن تيسير إيصال المساعدات**.

وناقشت المجموعات الفرعية **العمل يات عبر الحدود** كوسيلة للوصول إلى الفئات ذات الاحتياج. وأكد بعض المشاركين على سيادة الدول وموافقتها كمبدأ يتم تغليبه في تحديد قانونية هذه العمليات، بينما شدد آخرون على الأهمية الأكبر للضرورة الإنسانية والالتزام الأخلاقي لمساعدة ذوي الاحتياج، مبرهنين بأن سيادة الدولة لا يجب أن تستخدم كمبرر

لحجب الإغاثة، ولا سيما في المواقف التي لا تسمح فيها الحكومات بإيصال ما يكفي من المساعدات. ودعا المشاركون **الحكومات والمنظمات ذات الخبرة السابقة في تقديم المساعدات عبر الحدود لتبادل الدروس المستفادة** مع أطراف العمل الإنساني الأخرى لمساعدتهم على الوصول إلى الفئات ذات الاحتياج.

وأيد المشاركون **تشجيع احترام مبادئ العمل الإنساني والقانون الإنساني الدولي**، فضلاً عن **تحديد الأطر التشريعية المكملة المستمدة من التقاليد الثقافية والدينية المحلية والإقليمية**. كما دعوا إلى تطوير **تدريب** متخصص لأطراف العمل الإنساني، والفئات المتضررة، والحكومات، والمانحين على هذه المبادئ والأطر. كما جرى تشجيع المنظمات الإنسانية على **وضع برنامج عمل لمناصرة إيصال المساعدات الإنسانية** ولاحترام مبادئ العمل الإنساني والقانون الإنساني الدولي.

وكرر المشاركون دعوتهم إلى **عدم تسييس العمل الإنساني** وإلى ضمان توفير المساعدات على نحو شفاف وعلى أساس الاحتياج فقط. وانتقدوا **مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على تسييس القضايا الإنسانية، منددين باستخدام الفيتو. كما أسفوا لعجز مجلس الأمن** عن إنفاذ القرارات القائمة بشأن إيصال المساعدات الإنسانية والمساعدات عبر الحدود. ورأى البعض وجوب تشجيع **الإعلام** على تسليط الضوء على اتخاذ القرارات الإنسانية المسيسة كوسيلة للضغط من أجل تحسين إيصال المساعدات والتوعية بالقضية.

وتناولت المناقشات الفرعية الحاجة إلى قيام **المنظمات الإنسانية بالتفاوض على إيصال المساعدات مع جميع أطراف الصراع**، فضلاً عن زعماء القبائل والقادة المجتمعيين والدينيين من أجل الوصول إلى الأطراف المتضررة. وقد تم تأكيد مبادئ العمل الإنساني مجددًا واعتبارها مهمة لتيسير العمليات الإنسانية في مناطق الصراع. وجدد المشاركون ذكر وجهة النظر القائلة بعدم وجوب تجريم حوار أطراف العمل الإنساني مع أطراف الصراع، بل تشجيعه من قبل المانحين والحكومات الوطنية. واقترح بعض المشاركين استخدام وسطاء أو أطراف أخرى لتيسير إيصال المساعدات.

ومع الإقرار بأهمية **مكافحة الإرهاب** في الإقليم، أسف المشاركون لأثره السلبي على إيصال المساعدات الإنسانية، معتبرين أن تشريعات مكافحة الإرهاب خصوصًا تعوق قدرة المنظمات الإنسانية على التفاوض مع الأطراف من غير الدول وعلى تلقي التحويلات المالية من المانحين الدوليين. كما اعتبرت المحاذير التي يفرضها المانحون على التمويل معوقًا آخر لتنفيذ البرامج والأولويات القائمة على الاحتياجات. وعليه، دعا المشاركون **الوكالات المانحة والحكومات الوطنية إلى مزيد من الوضوح بشأن تبعات هذه القوانين من أجل تأمين قدرتهم على العمل.** واقترحوا أن توثق المنظمات الإنسانية أثر تدابير مكافحة الإرهاب لتشجيع تغيير القوانين التي تعوق إيصال المساعدات الإنسانية. ودعوا أيضًا إلى مزيد من **الشفافية والحوار بين المنظمات الإنسانية والمانحين** من أجل تحديد سبل الوصول إلى الأشخاص دون أن تضطر مجموعات المعونة إلى مواجهة خطر الملاحقة على خلفية عمل إنساني مشروع. ومن شأن هذا الحوار أن يشمل أصحاب المصلحة، والمؤسسات، وهيئات اتخاذ القرار على المستوى الإقليمي ممن هم معنيون بوضع قوانين مكافحة الإرهاب، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، ومجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية، ومجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنظمة التعاون الإسلامي.

وتكمن أهمية **قرب المنظمات الإنسانية من الناس الذين تخدمهم** في كونها ضرورية لبناء الثقة والقبول لدى المجتمعات المحلية المتضررة، ومن ثم زيادة إيصال المساعدات الإنسانية. واقترح المشاركون قيام المنظمات الإنسانية بالتوعية ببرامجها، ومهامها، ومعاييرها في المستهدفين من المساعدات في المجتمعات المحلية، بما في ذلك الحكومة، والجيش، والجماعات المسلحة. كما نصحوها أيضًا بالعمل عن قرب مع ممثلي المجتمعات المحلية والقادة الدينيين. وفي المواقف التي يعد فيها القرب من الناس مستحيلاً، يجب استكشاف خيارات مبتكرة ومبدعة، مثل عمل خرائط بالاحتياجات من خلال تكنولوجيا الاتصالات.

وأدان المشاركون ارتفاع عدد الهجمات ضد الموظفين الإنسانيين والعقارات المملوكة للمنظمات الإنسانية في الإقليم، مشيرين إلى أن هؤلاء الأشخاص أيضًا كثيرًا ما يكثر الهجوم عليهم من قبل العصابات الإجرامية والقبائل المسلحة. وطالبوا باتخاذ إجراءات **لحماية مقدمي المساعدات الإنسانية**، متجادلين حول قيام المنظمات الإنسانية باستخدام شركات أمن خاصة لحماية موظفيها. وكان أحد الاقتراحات المقدمة هو قيام المجتمع الدولي **بمساءلة الأطراف من الدول ومن غيرها وتكبيدها غرامة مالية** إذا تعمدت الهجوم على الموظفي الإنسانيين أو التسبب في الخسائر المادية للقطاع الإنساني، وذلك، على سبيل المثال، عن طريق إتلاف المنشآت الطبية والتعليمية.

وفي ظل معرفتهم بالسياق وعلاقاتهم الممتدة مع المجتمعات المحلية التي يعملون من أجلها، دعا المشاركون إلى تعزيز دور **المنظمات المحلية والمجموعات التطوعية** في تقديم المعونة، بما في ذلك المواقف التي يحد فيها من إيصال المساعدات. وأيد المشاركون بناء القدرات على المستوى المحلي، وذلك قبل وقوع الأزمات على أفضل الأحوال، وتعيين كبار الموظفين محليًا بدلاً من ملء المناصب الرئيسية بموظفين دوليين. كما شددوا على الملكية المشتركة للبرامج الإنسانية، بدلاً من قيام الوكالات الدولية "بإدارة الشركاء المحليين عن بعد". وأثير التساؤل، على الرغم من ذلك، بشأن نقل الخطورة في البيئات غير الآمنة من المنظمات الدولية إلى المحلية. وجرى تشجيع المنظمات الدولية على ضمان سلامة الموظفين من الشركاء المحليين وأمنهم من خلال توفير الموارد المالية، والأصول، ونظم الاستثمار، وقيام المانحين بتمويل التدابير الأمنية المذكورة حسب الطلب.

التوصيات الرئيسية

- تيسير الحكومات وأطراف الصراع الأخرى، بما فيها الجماعات المسلحة، إيصال المساعدات الإنسانية دون معوقات تماشيًا مع المبادئ الإنسانية.
- تشجيع المنظمات الإقليمية الدول الأعضاء على تيسير إيصال المساعدات الإنسانية، ويشمل ذلك تفعيل أو تنفيذ الآليات القائمة في هذا الصدد.
- تشجيع أصحاب المصلحة بأجمعهم احترام مبادئ العمل الإنساني والقانون الإنساني الدولي، فضلاً عن تحديد الأطر التشريعية المكملة المستمدة من التقاليد المحلية، بهدف تعزيز إيصال المساعدات الإنسانية ونزع الصبغة السياسية عن العمل الإنساني.
- قيام المنظمات الإنسانية بالتفاوض على نحو ثابت مع جميع الأطراف من أجل الوصول إلى ذوي الاحتياج وضمان القرب ممن تخدمهم.
- إطلاق المنظمات الإنسانية، والحكومات المانحة، والمنظمات الإقليمية، والدول الأعضاء حوارًا إقليميًا لتحديد سبل تخفيف الآثار السلبية لتشريعات مكافحة الإرهاب على العمل الإنساني المشروع.
- قيام أصحاب المصلحة بأسرهم بتشجيع احترام وحماية الموظفين والمتطوعين في المجال الإنساني.

الأزمات الممتدة والنزوح

Photo: Amjad Yagi

ركزت المناقشات الفرعية على أربعة جوانب رئيسية مرتبطة بالأزمات الممتدة والنزوح، هي: رعاية الحلول الدائمة، وسد الفجوات بين العملين الإنساني والتنموي، وتطوير المعارف والخبرات، والاستجابة لاحتياجات النازحين الناشئة من سياقهم الخاص.

اتفق المشاركون مع أصحاب المصلحة الذين تمت مشاورتهم في العملية التحضيرية على أن تزايد الصراعات الممتدة والنزوح طويل الأمد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يدفعان قدرات النظام الإنساني خلف الحدود التي صمم هو لإدارتها. وقد أدى عدم إيجاد حلول سياسية لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه الأوضاع إلى تفاقم الطبيعة الممتدة للأزمات الإنسانية في الإقليم. كما أثرت الأبعاد الإقليمية لهذه الأزمات على عدد البلدان المتضررة. ونتيجة لذلك، دعا المشاركون إلى **آليات إقليمية ووطنية أقوى** لتسوية الصراعات من شأنها إنهاء هذه الأزمات وما تنجم عنها من معاناة بشرية.

وركزت المناقشات على العبء الملقى على كاهل البلدان في الإقليم التي رحبت بأعداد كبيرة من اللاجئين، مثل مصر، والأردن، ولبنان، والعراق، وتركيا، داعية **المجتمع الدولي إلى مشاركة عبء استضافة اللاجئين بمساواة أكبر** وتوفير مزيد من الدعم للبلدان والمجتمعات المحلية المضيفة التي تضاءلت قدرتها على الاستمرار في دعم اللاجئين مع استمرار الأزمة. وقد تم تقديم عدد من الاقتراحات في هذا الشأن: أولاً، وجوب إيلاء الأولوية في جهود الاستجابة **لبناء، وتحديث، وتوسيع البنية التحتية وتقديم الخدمات لدى الحكومات المضيفة والمؤسسات المحلية**؛ ثانيًا، وجوب زيادة التركيز على **الحلول الدائمة للنازحين**، بما في ذلك وضع حصة ثابتة لإعادة التوطين في البلدان الأخرى ودعم العودة الطوعية في ظل الظروف الملائمة؛ ثالثًا، وجوب تشجيع البلدان التي تعتمد على هجرة العمالة في الإقليم على **تزويد اللاجئين بفرص الإقامة والتوظيف المؤقتة** لاستغلال مهاراتهم وخبراتهم بناء على تحليل احتياجات السوق والفائدة على المجتمعات المحلية المضيفة؛ رابعًا، وجوب قيام المؤسسات المالية الدولية بتقديم الاستثمارات بشروط مواتية **لمساعدة البلدان ذات الدخل المتوسط على سرعة تحمل عبء** استضافة اللاجئين.

وقد أبرزت جميع المجموعات الفرعية أهمية **تقريب جهود أطراف العملين الإنساني والتنموي** في مساعدة النازحين والمجتمعات المحلية المضيفة. ودعا المشاركون إلى استمرار مساعدات إنقاذ الحياة والإغاثة في حالات الطوارئ، بما في ذلك المساعدات النقدية، مصحوبة بتدخلات التعافي والعيش المستدام. ويمكن أن تتضمن الأخيرة فرص التوظيف وإدرار الدخل المؤقتة التي تدعم الاقتصاد المحلي والاستثمار في الخدمات الأساسية والبنية التحتية، بحيث يستفيد منها النازحون والمجتمعات المحلية المضيفة معًا. وقد اعتبروا أن الخطة الإقليمية للاجئين والمجابهة/الصمود استجابة

للأزمة السورية كتطور إيجابي تعزيزًا لهذا النهج، مشددين على **الحاجة إلى ظهور تدخلات التنمية في مرحلة مبكرة من الأزمة وتنفيذها بالشراكة مع السلطات الوطنية والقطاع الخاص** لضمان الاستدامة، والملكية المحلية، والاتساق مع الأولويات الوطنية. كما تم إبراز أهمية **إشراك المجتمعات المحلية المضيفة والنازحة في تصميم وتنفيذ وتقييم** هذه التدخلات. وتناولت بعض المناقشات أهمية تسجيل وعد النازحين كأساس ضروري لفهم احتياجاتهم الأساسية ومستويات المساعدة والحماية التي يطلبونها.

وأعرب بعض المشاركين عن خيبة أملهم إزاء الجهود المتكررة وغير المثمرة للاستجابة الأكثر استدامة لاحتياجات النازحين، محاججين أن تشجيع المجابهة والصمود ورأب الانقسام الإنساني التنموي قد تمت مناقشتهما لسنوات عديدة دون أي نتائج تذكر. وعليه، فلضمان الاستفادة من الدروس، ظهرت اقتراحات تدعو **لإنشاء منتدى من الخبراء** يجتمع دوريًا من أجل أزمات ممتدة بعينها، ويكلف بتقيم مدى قيام المانحين وأطراف العملين الإنساني والتنموي ببناء المجابهة والصمود والتنسيق فيما بينهم ومع نظرائهم الوطنيين.

وتناولت المجموعات الفرعية أيضًا تزايد الصفة الحضرية لأزمات النزوح في الإقليم، مقرين بأن الأغلبية الكاسحة من النازحين في الإقليم قد استقروا في المناطق الحضرية بدلاً من المخيمات. ونتيجة لذلك، دعا المشاركون **الحكومات**، بما في ذلك سلطات الحكم المحلي على مستوى البلديات، فضلاً عن **المانحين وأطراف العمل الإنساني، إلى أخذ السياق الحضري للبرامج الإنسانية والتنموية في حسبانهم.**

وأقر المشاركون إمكانية دعم وتوجيه الاستجابات المستدامة لاحتياجات النازحين من خلال مزيد من الأبحاث وخلق المعرفة الشامل، مما أدى إلى التوصية **بإنشاء معاهد أكاديمية، وبحثية، وتدريبية** تركز على الاستجابة للأزمات الممتدة وتشجيع النُهُج الشاملة لإدارة الأزمات، بما في ذلك الحيلولة دون وقوع النزوح مستقبلاً.

وقد أعرب المشاركون عن قلقهم حيال تعرض الناس للمخاطر أمام الاتجار في البشر، داعين إلى **جهود أكبر لمكافحة الاتجار في جميع مراحل الأزمة، بما في ذلك التدخلات التوعوية والاستجابة القانونية والإنسانية**، إذ اعتبروا المهاجرين من الفئات المعرضة للمخاطر على وجه الخصوص. وقدمت بعض الاقتراحات لتوسيع نطاق برامج الهجرة العادية، مما يمكن أن يخفف من الهجرة غير الشرعية والتعرض للاتجار.

تناولت بعض المناقشات أيضًا الأثر النفسي الاجتماعي للصراع العنيف والنزوح الممتد، حيث دعا المشاركون المنظمات الإنسانية إلى وضع تقديم **الدعم النفسي والاجتماعي المستهدف** على رأس أولوياتها. كما طرحت قضية الأثر غير المتكافئ للصراع المسلح والنزوح على النساء والأطفال، مع إبراز الحاجة – بالتالي – إلى الاستمرار في تشديد البرامج على متطلبات حمايتهم ومساعدتهم على وجه التحديد. وفي ظل ازدياد الجماعات المتطرفة في الإقليم، حذر المشاركون من مغبة التطرف بين الشباب في غياب التوقعات طويلة الأمد الخاصة بالتعليم، والتوظيف، والحلول الدائمة.

التوصيات الرئيسية

- مشاركة المجتمع الدولي في تحمل أعباء استضافة اللاجئين بمزيد من المساواة مع تقديم دعم أكبر للبلدان والمجتمعات المحلية المضيفة المتأثرة، بما في ذلك جهود بناء، وتحديث، وتوسيع البنية التحتية وتقديم الخدمات للنازحين والمضيفين.
- ضرورة توجيه الاعتبار اللازم من جانب البلدان المعتمدة على هجرة العمالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتزويد اللاجئين بفرص الإقامة والتوظيف المؤقتة بناء على تحليل احتياجات السوق والفوائد العائدة على المجتمعات المحلية المضيفة.
- تحسين أصحاب المصلحة بأجمعهم فرص الحلول الدائمة للنازحين، بما في ذلك وضع حصة ثابتة لإعادة التوطين في بلدان أخرى ودعم العودة الطوعية في ظل الظروف الملائمة.
- تعاون أطراف العمل التنموي مع نظرائهم في العمل الإنساني من المراحل المبكرة للأزمة وتنفيذ برامج التنمية بالشراكة مع السلطات الوطنية والقطاع الخاص لضمان الاستدامة والملكية المحلية والاتساق مع الأولويات الوطنية.
- قيام أصحاب المصلحة كلهم بإنشاء معاهد أكاديمية، وبحثية، وتدريبية تركز على الاستجابة للنزوح الممتد وتشجيع النُهُج الشاملة لإدارة الأزمات، بما في ذلك الحيلولة دون وقوع النزوح مستقبلاً.
- أخذ الحكومات، بما في ذلك السلطات المحلية على مستوى البلديات، فضلاً عن المانحين وأطراف العمل الإنساني السياق الحضري للتدخلات الإنسانية والتنموية في حسبانهم والبناء على البرامج الحضرية الحالية.

تمركز الاستجابة الإنسانية محلياً

ركزت المناقشات الجماعية على جانبين رئيسيين متعلقين بوضع الاستجابة الإنسانية في سياقها المحلي، هما: تعزيز قدرات الأطراف الوطنية والمحلية للاستعداد للأزمات الإنسانية والاستجابة لها، والعلاقة بين الأطراف المحلية والمنظمات الدولية.

وانعكاسًا لنتائج التحليلات التحضيرية لأصحاب المصلحة، دعا المشاركون إلى **تعزيز الدور القيادي وقدرات المؤسسات والأطراف المحلية، كالسلطات الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية المتضررة**، في الاستعداد والاستجابة الإنسانية. كما جرى الإقرار بكون المسؤولية الأولى في العمل الإنساني تقع على عاتق الحكومات، بينما كان التصور عن المجتمع المدني والفئات المتضررة هو أنهم من يعرفون الأفضل على الإطلاق بشأن السياق المحلي والاحتياجات المحلية. غير أن المشاركين حذروا أيضًا من اختلاف القدرات والديناميكيات عبر الإقليم، ومن ثم، يتعين عدم جعل وضع الاستجابة الإنسانية في سياقها المحلي عملية يحول فيها عبء الاستجابة ببساطة من المجتمع الدولي إلى الأطراف المحلية، ولكن، تبرز الحاجة، بالأحرى، إلى أن يتم ذلك في عملية تدريجية قائمة على شراكات لتعزيز الفرص المحلية لبناء القدرات والقيادة.

ولكي تتم هذه العملية، شدد المشاركون على أهمية قيام الحكومات بوضع وتطوير **تشريعات وخطط وطنية للاستعداد للكوارث** توضح الأدوار والمسؤوليات المنوطة بكل من السلطات الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، على سبيل المثال، وتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ هذا الدور. وقد تعالت أصوات الأطراف من المجتمع المدني تحديدًا التي تطالب **بأطر تنظيمية** تعزز قدارتهم على الاستجابة، مؤكدين أهمية حرية تكوين الجمعيات والحصول على التمويل الدولي.

كما سلطت معظم الجلسات الجماعية الضوء على الشعور العام بالاستياء من نهج المجتمع الإنساني الدولي الذي اعتبر أنه كثيرًا ما يتدخل في الأزمات دون أخذ الهياكل والقدرات المحلية في حسبانه. فعلى سبيل المثال، اعتبرت هياكل التنسيق الدولية معنية في المقام الأول باحتياجات المنظمات الدولية من حيث المعلومات المتبادلة، والموارد المطلوبة للمشاركة، واللغات المستخدمة، والحاجة للوفاء بالتزامات المانحين. كما كان التصور السائد عن المنظمات الدولية هو أن لديها مصلحة راسخة من وضع دورها على رأس الأولويات ومن تعزيزه، فهي، على سبيل المثال، كثيرًا ما تعين أفضل الموظفين مؤهلاً من المنظمات المحلية، وتعمل كوسيط لتوزيع التمويلات الدولية، وليست لديها استراتيجيات خروج واضحة يمكنها من خلالها تسليم المسؤوليات للسطات الوطنية أو المجتمع المدني. وقد تم التقدم بتوصية بخصوص وضع **استراتيجيات خروج واضحة للمنظمات الدولية في كل سياق أزمة بحيث تنفذ الخطط لتعزيز وبناء**

القدرات المحلية، بما في ذلك تيسير الحصول المباشر على التمويل الدولي. ويجب أن تكون لهذه الخطط مؤشرات مشتركة لضمان تلاؤم مرحلة الانتقال مع مستوى الاحتياجات والقدرات المحلية. وقد اعتبرت هذه الخطط على قدر خاص من الأهمية في الأزمات الممتدة حيث تلعب الأطراف الوطنية دورًا بعيد المدى.

كما تم تسليط الضوء على دور المنظمات الإقليمية، حيث سعى المشاركون إلى **تفعيل آلية تنسيق العمل الإنساني التي دعت إليها جامعة الدول العربية** في آذار/ مارس ٢٠١٤، وإلى **تعزيز هياكل التنسيق بمجلس التعاون الخليجي** فيما بين غرف إدارة الأزمات الوطنية. وقد اعتبرت هذه الأدوات الإقليمية مهمة لتعزيز القدرات المحلية والتعاون بين الأطراف الوطنية في الإقليم. وفي واقع الأمر، ولأغراض بناء القدرات في الإقليم، شدد المشاركون على الحاجة إلى **إنشاء هيئة إقليمية غير سياسية تركز على بناء قدرات منظمات المجتمع المدني** في الاستعداد والاستجابة الإنسانية. وقد تمت مشاركة أمثلة من أقاليم أخرى، مثل المركز الآسيوي للاستعداد للكوارث، كنماذج يمكن الاستناد إليها. كما تم التقدم باقتراحات لتطوير إرشادات ومشاركة الممارسات الجيدة في بناء القدرات المحلية من أجل ضمان استدامة أثر هذه الجهود. كما انتقد بعض المشاركين الجهود الحالية التي كثيرًا ما تصور على أنها لتعزيز الانخراط المحلي مع آليات الاستجابة الدولية بدلاً من بناء القيادة المحلية.

واقترح المشاركون أن مزيدًا من التعاون بين الأطراف المحلية والوطنية والدولية يقتضي جهدًا مستدامًا من أجل **بناء الثقة والشراكات الهادفة**، مسلطين الضوء على انعدام الشفافية واختلال القوى الواضح بين الأطراف الدولية والوطنية، مع اقتراح تأسيس هذه العلاقات على **مبادئ الشراكة**[٣]. وقد ذكروا **اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات** كمنصة عالمية لصنع السياسات تؤثر على العمل الإنساني عبر الإقليم، ولكنها مكونة بشكل رئيسي من أطراف غربية. وتعالت أيضًا الدعوات إلى **مراجعة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وتكييفها بحيث تعكس تعددية أطراف العمل الإنساني على نحو أفضل.** واعتبروا أن لا مركزيتها تعد سبيلاً لجعلها أكثر شمولاً وارتباطًا. وكان المثال الآخر المطروح الفرق القطرية للعمل الإنساني بقيادة الأمم المتحدة، والتي رأى المشاركون أنها منحازة للغرب، ونادرًا ما تتضمن المنظمات الوطنية، وسطحية، داعين إلى **مزيد من التمثيل المحلي في الفرق القطرية للعمل الإنساني التابعة للأمم المتحدة** وإلى جعل هذه المنتديات أكثر إتاحة عن طريق استخدام اللغات المحلية أو الترجمة إليها كحد أدنى.

وشدد المشاركون على وجوب تركيز جهود وضع الاستجابة الإنسانية في سياقها المحلي على ضمان فعالية **إشراك المجتمعات المحلية المتضررة والمساءلة أمامها**. وفي حين تشدد سلطات وطنية كثيرة ومنظمات إنسانية متعددة على أنهم يضعون الناس في محور عملهم، رأى المشاركون أن على أرض الواقع تقصر هذه الجهود كثيرًا، مقترحين تنفيذ **آليات تشرك المجتمعات المحلية المتضررة في جميع مراحل الاستعداد والاستجابة**، بما في ذلك وضع خطط الطوارئ، وتقييم الاحتياجات، وتنفيذ البرامج، والرصد والتقييم. كما دعا المشاركون إلى تعزيز دور المجتمعات المحلية المتضررة كأول المستجيبين من خلال **التدريب، وتكوين الجمعيات، وتزويدها بفرص الحصول على الموارد.**

وإضافة إلى ما سبق، تم تأكيد **التواصل الفعال مع المجتمعات المحلية المتضررة والمستضعفة** كجزء مهم من إشراكها في العمل الإنساني. واعتبر المشاركون التكنولوجيا الحديثة في المعلومات والاتصالات والاستخدام الواسع للتواصل الاجتماعي في الإقليم فرصة لتعزيز الحوار الثنائي مع هذه المجتمعات، بما في ذلك السياقات ذات القدرة المحدودة

[٣] قام بالتصديق على مبادئ الشراكة المنهاج الإنساني العالمي في تموز/ يوليو ٢٠٠٧، التي تقر بكل من تعددية واستقلالية أطراف العمل الإنساني وتجتهد في تحسين فعالية العمل الإنساني والشراكة الإنسانية بناء على المبادئ التالية: المساواة، والشفافية، والنهج القائم على النتائج، والمسؤولية، والتكاملية. لمزيد من المعلومات، تفضلوا بزيارة الموقع التالي: http://goo.gl/uzFFqL.

على إيصال المساعدات الإنسانية. كما اعتبروا أن **إشراك الإعلام** فرصة لمزيد من التوعية بالعمل الإنساني؛ مثلاً، بخصوص أدوار المنظمات الإنسانية، ومسؤولياتها، ومبادئها الحاكمة.

كما تكرر تسليط الضوء على دور الشباب في المناقشات، فالشباب منخرطون بالفعل في الأنشطة الإنسانية عبر الإقليم، ولكن مزيدًا من الدعم مطلوب لتأصيل جهودهم مؤسسيًا ودعمها، وذلك عن طريق **تطوير جمعيات الشباب والتطوع** أو الفروع الشبابية من المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية.

التوصيات الرئيسية

- عمل أصحاب المصلحة بأجمعهم على تعزيز الدور القيادي وقدرات المؤسسات والأطراف المحلية، مثل السلطات الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية المتضررة في الاستعداد والاستجابة الإنسانية.
- قيام الحكومات بوضع وتطوير التشريعات والخطط الوطنية للاستعداد للكوارث التي تحدد أدوار ومسؤوليات السلطات الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، ضمن أطراف أخرى، وتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ هذه الأدوار.
- وضع المنظمات الدولية استراتيجيات خروج واضحة تنفذ فيها خطط لتعزيز وبناء القدرات المحلية وتيسير الحصول المباشر على التمويلات الدولية.
- تفعيل جامعة الدول العربية القرار الداعي إلى إنشاء آلية لتنسيق العمل الإنساني، والذي تم تمريره في آذار/ مارس ٢٠١٤، وتعزيز مجلس التعاون الخليجي هياكل التعاون بين الغرف الوطنية لإدارة الأزمات.
- قيام كل أصحاب المصلحة المعنيين بإنشاء هيئة إقليمية غير سياسية تركز على بناء قدرات منظمات المجتمع المدني للاستعداد للكوارث والأزمات الإنسانية والاستجابة لها.
- مراجعة منسق الإغاثة الإنسانية تشكيل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والفرق القطرية للعمل الإنساني بحيث تشمل وتعكس احتياجات نطاق أشمل من أطراف العمل الإنساني من الإقليم.
- إنشاء و/ أو تعزيز المنظمات الإنسانية آليات لإشراك المجتمعات المحلية المتضررة في جميع مراحل الاستعداد والاستجابة، بما فيها وضع خطط الطوارئ، وتقييم الاحتياجات، وتنفيذ البرامج، والرصد والتقييم.
- تشجيع كل أصحاب المصلحة المعنيين استخدام الإعلام والتكنولوجيا الحديثة لتعزيز الحوار مع المجتمعات المحلية المتضررة والمستضعفة والتوعية بالعمل الإنساني.
- دعم الحكومات والمنظمات الإنسانية مشاركة الشباب في الاستعداد والاستجابة الإنسانية، مثل تطوير جمعيات الشباب والتطوع أو الفروع الشبابية للمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية.

الاستعداد لحالات الطوارئ

Photo: Mohamed Moussa

ركزت مناقشات المجموعات على ثلاثة جوانب رئيسية متعلقة بالاستعداد لحالات الطوارئ، هي: تشجيع ودعم دور الحكومات والمنظمات الإقليمية، وتفهم مخاطر الاستعداد بشكل أفضل، وتعزيز ثقافة الاستعداد فيما بين الأطراف المعنية.

وإدراكًا لكون تكرار الكوارث الطبيعية وشدتها قد زاد كثيرًا في العقود الماضية، أكد المشاركون أهمية جعل الاستعداد لحالات الطوارئ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على رأس الأولويات، مقرين بمحورية دور الحكومات في قيادة هذه الجهود، وداعين الحكومات الوطنية إلى **وضع وتطوير تشريعات وطنية** خاصة بالاستعداد لحالات الطوارئ، بما في ذلك ما يتعلق بوضع الخطط البديلة. وحيثما وجدت التشريعات، دعا المشاركون الحكومات إلى بذل المزيد لضمان **فعالية التنفيذ**؛ مثلاً، عن طريق توضيح الأدوار والمسؤوليات الخاصة بكل من أصحاب المصلحة المختلفين وضمان توافر الموارد والقدرات الكافية لديهم لتنفيذها.

كما دعا المشاركون إلى **فهم أفضل لعوامل الخطورة** من أجل ضمان إمكانية اتخاذ إجراء تحضيري لتخفيف المخاطر المستقبلية. واتفقوا على أن **تحاليل المخاطر المتعددة** يجب أن تتم بشكل أكثر منهجية، وأن **نظم الإنذار المبكر** الوطنية والإقليمية يجب أن تطور وتعزز. وأيد المشاركون أيضًا **زيادة شفافية البيانات الخاصة بالمخاطر والاستضعاف، وتوحيد المؤشرات للتقييم، وتعزيز الجهود المشتركة في البحث والتحليل.** وفي هذا الشأن، تعالت الدعوات **لشراكات أقوى مع المؤسسات الأكاديمية والعلمية ومجتمعات رجال الأعمال** من أجل استثمار خبراتها المتخصصة، وإتاحة نظام قائم على الأدلة للإنذار المبكر من أجل تعبئة العمل مبكرًا، سواء كان ذلك في المخاطر الطبيعية أو الكوارث البشرية.

وعلى نفس القدر من الأهمية لتعزيز خطط الاستجابة للطوارئ يأتي **تنفيذ الدروس المستفادة والممارسات الفضلى** من الطوارئ السابقة، وضمان تأصيلها مؤسسيًا لدى السلطات والمؤسسات الوطنية. وقد طرح بعض المشاركين أمثلة من الإقليم، مثل غزة وليبيا، ورأوا أن الخبرات السابقة لم يتم التعلم منها ولا دمجها في الخطط الوطنية. ومن شأن القيام بذلك الحد من الخسائر المالية والتنموية، وتعزيز المجابهة والصمود من خلال الوقاية القائمة على الأدلة، مما يساعد على إبعاد التركيز عن الاتجاه السائد للاستجابة والتعافي.

وقد حث المشاركون **الحكومات على المصادقة على الصكوك والآليات الإقليمية بشأن الاستعداد لحالات الطوارئ.** ويتضمن ذلك التوصية للحكومات **بتشجيع وتيسير تنفيذ المبادرات الإقليمية، مثل الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠٢٠** التي تدمج تدابير الحد من مخاطر الكوارث في السياسات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة، والتكيف مع تغير المناخ، وآليات تنسيق إدارة الكوارث.

وقد أوصى الكثير من المشاركين بوجود **خطة طوارئ قابلة للتنفيذ توضح الأدوار والمسؤوليات،** ولا سيما بالنسبة لأوائل المستجيبين، وهو الأمر الذي من شأنه ضمان أن تكمل استجابات الأطراف الوطنية والدولية الاستراتيجيات والأطر الوطنية، وتعزيز التنسيق، وتعظيم أثر واستدامة جهود الاستعداد. ويجب بناء هذه الخطط على شراكات قوية بين السلطات الوطنية لإدارة الكوارث وأصحاب المصلحة المتعددين المعنيين بأنشطة الحد من مخاطر الكوارث. ويمكن تعزيز هذه الشراكات من خلال **إنشاء منصات وطنية** تجمع هؤلاء الأطراف معًا لتشجيع وضع خطط الطوارئ وخطط التعافي ما قبل الكوارث.

كما تم إبراز أهمية الاستعداد لحالات الطوارئ في سياق الأزمات البشرية، لا سيما في ظل المستوى الحالي من الصراعات والنزوح الذي تواجهه البلدان في الإقليم. وقد اتفق المشاركون على أن هذه الجهود الاستعدادية تقتضي مزيدًا من **خطط الطوارئ الإقليمية ودون الإقليمية،** ويجب أن تشمل بناء القدرة على المجابهة/الصمود، وتعزيز البنية التحتية والخدمات. ومن شأن ذلك أن يصبح أكثر فعالية في مواكبة الأزمات الآخذة في التدهور، وفي تفادي استخدام المساعدات الإنسانية أبعد مما صممت هي عليه. غير أن المشاركين شددوا على أن أكثر استراتيجيات الاستعداد فعالية في هذه السياقات **هي قيام الأطراف السياسيين بمعالجة الأسباب الجذرية** للأزمات.

وأشار المشاركون إلى أهمية **وضع جهود الاستعداد في السياق،** بما أن المخاطر التي يواجهها كل بلد وأثر الأزمات يختلف عبر الإقليم. ويتضمن ذلك **فهم المخاطر** ومكامن الضعف في السياقات الحضرية والريفية.

وأظهر بعض المشاركين تقديرهم للدور الإيجابي التي يمكن أن تلعبه **القوات المسلحة الوطنية** في الاستعداد لحالات الطوارئ، وتلبية الاحتياجات الإنسانية، وحشد الموارد. ويتطلب استثمار هذه الميزة **تحسين التعاون المدني العسكري** بناء على الإرشادات والمبادئ الإنسانية المرسخة، ولا سيما في سياقات الصراع.

وقد اعتبر المشاركون مختلف مستويات الخبرات والقدرات عبر الإقليم أحد التحديات الرئيسية أمام التنفيذ الأنجح لمبادرات الاستعداد. ولأغراض **تعزيز القدرات في الاستعداد لحالات الطوارئ،** تقدم المشاركون بعدة توصيات. أولاً، دعوا إلى مزيد من إشراك الأطراف المحلية ودعمها لتعزيز **ملكيتها للاستعداد للطوارئ** وقدرتها على الاستجابة. ثانيًا، أكدوا الحاجة إلى التأصيل المؤسسي **لمشاركة الشباب،** الذين أشيد كثيرًا بدورهم وإسهاماتهم في العمل الإنساني والتعافي والتنمية. ثالثًا، حثوا **الحكومات على دمج الاستعداد لحالات الطوارئ في المناهج التعليمية** على جميع المستويات لغرس ثقافة الوقاية والاستجابة السريعة. رابعًا، دعوا إلى **إشراك الإعلام وشبكات القادة الدينيين، واستخدام التكنولوجيا الحديثة** من أجل التواصل مع المجتمعات المحلية، والتوعية، ورعاية ثقافة الاستعداد.

وترديدًا لصدى نتائج المشاورات التحضيرية لأصحاب المصلحة، كرر المشاركون تأكيدهم عدم كفاية تمويل الاستعداد لحالات الطوارئ وميله تجاه أنشطة الاستجابة والتعافي، حاثين **المانحين والحكومات على تخصيص نسبة من موازناتها للاستعداد للطوارئ،** وذلك استنادًا إلى فعالية تكاليف الاستعداد للكوارث مقارنة بالاستجابة. كما شجعوا إنشاء **آليات تمويل وطنية وإقليمية** لدعم أنشطة الاستعداد.

واقترح المشاركون أن **القطاع الخاص** لديه القدرة على لعب دور أكبر في **دعم وتمويل أنشطة الاستعداد** وأن مساهماته يتوجب استكاشفها وتوسيعها. وسلطت بعض المجموعات الفرعية الضوء على المزايا المحتملة **لإشراك شركات التأمين** في الاستعداد للطوارئ، إقرارًا بمصلحتها وخبراتها في تقييم المخاطر وتخفيفها.

التوصيات الرئيسية

- قيام الحكومات بوضع وتنفيذ تشريع وطني معني بالاستعداد للطوارئ يشمل وضع خطط الطوارئ، وتحديد الأدوار والمسؤوليات الواضحة لأصحاب المصلحة على اختلافهم.
- عمل جميع أصحاب المصلحة على تطوير وتعزيز نظم الإنذار المبكر الوطنية والإقليمية من خلال تعزيز تحليل المخاطر المتعددة، وزيادة شفافية البيانات الخاصة بالمخاطر ومكامن الضعف، وتوحيد المؤشرات للتقييم، وتعزيز الجهود المشتركة في البحث والتحليل.
- مصادقة الحكومات على الصكوك والآليات الإقليمية المعنية بالاستعداد لحالات الطوارئ وتنفيذها إياها، بما في ذلك الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠٢٠.
- إنشاء الحكومات منصات وطنية يشترك فيها أصحاب المصلحة المتعددون بحيث تشجع وضع خطط الطوارئ وخطط التعافي ما قبل الكوارث.
- دمج الحكومات الاستعداد لجالات الطوارئ في المناهج التعليمية على جميع المستويات.
- تخصيص المانحين والحكومات نسبة من موازناتها للاستعداد للطوارئ، وذلك استنادًا إلى فعالية تكاليف الاستعداد للطوارئ مقارنة بالاستجابة.
- اشتراك المنظمات الإنسانية مع القطاع الخاص لمساعدته على لعب دور أكبر في دعم وتمويل أنشطة الاستعداد.

تمويل العمل الإنساني

ركزت مناقشات المجموعة الفرعية على ثلاثة جوانب رئيسية متعلقة بتمويل العمل الإنساني، هي: سد العجز التمويلي، وتحديد المصادر الإضافية للتمويل ومبادئ المانحين والتنسيق، وتخفيف أثر تشريعات مكافحة الإرهاب على تحويل الأموال.

أقر المشاركون بازدياد مساهمة مجموعة كبيرة من المانحين من داخل الإقليم وخارجه استجابة للاحتياجات الإنسانية. ولمواجهة تنامي الثغرة التمويلية، شددوا على أهمية بناء **شراكات من أجل تعبئة الموارد لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة.** وقد قدمت اقتراحات تتعلق بالاستجابة لأشد الأزمات الإنسانية حدةً. ومنها ضرورة استناد التمويل إلى **تقييم المساهمات** لتلبية الاحتياجات وضمان تقاسم مشاركة الأعباء. كما يمكن لهذه الإسهامات أيضًا أن تعالج إرهاق المانحين الناشئ عن امتداد الأزمات وضمان عدم تجاهل الأزمات طويلة المدى والمتكررة.

وأعربت جميع المجموعات الفرعية عن قلقها بشأن ما تصورته انعدامًا لالتزام المانحين عند إنفاق التعهدات المالية التي قطعوها على أنفسهم في مؤتمرات إعلان التبرعات في الإقليم، حيث أشار الكثيرون إلى مؤتمر إعلان التبرعات لغزة المنعقد في تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٤ بالقاهرة، حيث تم التعهد بتقديم مبالغ مالية كبيرة، ولكن جزء منها فقط هو ما تم الالتزام به. وعليه، تعالت الدعوات **للمانحين بالوفاء بتعهداتهم المالية** وإنشاء **آليات للمتابعة**، مثل مجموعة كبار المانحين بالنسبة للأزمة السورية، من أجل ضمان تلقي الأموال المتعهد بدفعها في التوقيت الصحيح.

ويقتضي الاستخدام المرشد للتمويل الإنساني أيضًا **التنسيق بين المانحين**، حسب رأي المشاركين الذين دعوا المانحين إلى رفع التقارير بمساهماتهم في قواعد البيانات المشتركة. واقترحوا **إنشاء الآليات الوطنية والإقليمية** بهدف جمع المعلومات التمويلية من نطاق متعدد من الأطراف. وقد رأوا أن هذه الخطوة مهمة في تحسين التنسيق وتفادي ازدواجية الجهود. كما اقترحوا **قرار جامعة الدول العربية** الممرر في آذار/ مارس ٢٠١٤ الذي يدعو إلى إنشاء آلية تنسيق كوسيلة لتنفيذ هذا الأمر.

وحث المشاركون المنظمات الإنسانية على تحسين كفاءتها عن طريق **التقليل ما أمكن من التكاليف غير المباشرة، وتحسين جودة تقييم الاحتياجات، واستغلال أكبر قدر من البرامج النقدية.** وقد لوحظ أن الأخيرة قد زادت زيادة كبيرة في الإقليم، حيث أثبتت فعاليتها في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية في سياقات الأسواق العاملة. كما حث المشاركون المنظمات الإنسانية على **إشراك القطاع الخاص** لرفع كفاءتها في الابتكارات وخفض التكاليف التشغيلية.

وقد دعت جميع المجموعات الفرعية إلى **مزيد من التدخلات المستدامة التي تتخطى حدود تقديم إغاثة قصيرة المدى.** وفي ظل الطبيعة الممتدة للأزمات ونطاقها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تكررت إشارة المشاركين إلى عدم تمكن مجتمعات أطراف العمل الإنساني والمانحين من القيام "بعملها كالمعتاد". وهذا يقتضي تدخلات تركز على **تشجيع قدرة الأشخاص على المجابهة وتعزيز البنية التحتية والخدمات،** وذلك بهدف خفض الحاجة إلى المساعدات الإنسانية على المدى المتوسط إلى البعيد، وضمان استخدام التمويل الإنساني في المقام الأول في أنشطة إنقاذ الحياة. ولاستدامة هذه التدخلات، تبرز الحاجة إلى تمويل أكثر **قابلية للتنبؤ به، وأكثر مرونة، وأطول مدىً، فضلاً عن رفع كفاءة تمويل التنمية بشكل أفضل.**

وقد شدد المشاركون على أهمية حشد مصادر تمويل إضافية لدعم الاحتياجات، مشيرين إلى **ثقافة وتقاليد العطاء في الإسلام،** الأمر الذي يمكن رفع كفاءته لدعم المنظمات الإنسانية الإقليمية والمحلية. وقد اقترحت عدة آليات، مثل إعطاء الصبغة الرسمية لمساهمات الوقف والزكاة[٤]، ويشمل ذلك **إنشاء صندوق إقليمي شفاف** للزكاة **من أجل الأغراض الإنسانية.** إلا إن بعض المشاركين حذروا من مغبة إنشاء هذا الصندوق على المستوى الإقليمي، حيث أن كل بلد لديه نظمه الخاصة، إذ يتمتع البعض بالاستقلالية، والبعض الآخر يخضع لولاية الدولة. وبالتالي، فالبديل هو تعزيز نظم الزكاة الوطنية بحيث تستوعب الجهود الإنسانية. وعمومًا، سلط بعض المشاركين الضوء على الحاجة إلى تحسين الحوار مع المؤسسات والخبراء الحالين بشأن صياغة مقترحات ملموسة لكيفية تحقيق ذلك بطريقة ملائمة وعملية.

وقد كان أحد الاقتراحات المطروحة للمنظمات الإنسانية هو **إشراكها القطاع الخاص على نحو أفضل** بحيث تعرف كيفية حشد مواردها لدعم الجهود الإنسانية. وقد تم تشجيعهم على مخاطبة مجتمع رجال الأعمال بشأن أفكارهم للشراكات في المجال الإنساني، مع تحفيزهم، مثلاً، بالإعفاءات الضريبية.

كما اقترح **استخدام أوسع للتدفقات النقدية غير الرسمية** كوسيلة لتنويع مصادر تمويل العمل الإنساني. ورأى المشاركون أنه يمكن القيام بالمزيد من أجل استثمار **شبكات التحويلات من المهاجرين** عن طريق تشجيع من يرسلون الدعم إلى بلدانهم الأصلية على توجيه هذه الأموال نحو مواجهة آثار الطوارىء الأكثر شدة على حياة الناس ومعيشتهم.

كما نوقش أثر تشريعات مكافحة الإرهاب على تمويل العمل الإنساني كتحدٍ رئيسي أمام المنظمات من حيث الحصول على الموارد وحشدها. وذكر الكثير من المنظمات الإنسانية تجارب تم فيها حجب التحويلات المصرفية نتيجة للتدابير الوقائية المتعلقة بمسائل الإرهاب. وفي حين أقر الكثير من المشاركين بأن **مكافحة الإرهاب** تعد أولوية في الإقليم، رأوا حاجة لبذل المزيد من أجل **ضمان عدم تأثير هذه التدابير سلبًا على العمل الإنساني المشروع.** وقد أشاروا – مع إعرابهم عن قلقهم – إلى أن بعضًا من المناطق ذات الاحتياجات الإنسانية الأضخم على المستوى الإقليمي هي المناطق التي يتم فيها التطبيق الأكثر صرامة لتدابير مكافحة الإرهاب. وعليه، دعت المنظمات الإنسانية إلى **مزيد من الوضوح بشأن القواعد واللوائح المتعلقة بالتحويلات المالية،** وإلى حوار مع المؤسسات المالية بشأن تيسير التحويلات المشروعة. كما أقروا بالحاجة إلى **تحسين الشفافية والمساءلة من قبل أطراف العمل الإنساني** كوسيلة لبناء الثقة مع المؤسسات المالية والأخرى بشأن مشروعية عملهم.

[٤] الوقف في الشريعة الإسلامية هو التبرع بمبنى، أو أرض، أو نقود للأغراض الخيرية الإسلامية. أما الزكاة فهي فرض بموجبه تفرض ضريبة على دخل المسلم أو ثروته، وتدفع لفئات مختلفة من ذوي الاحتياج.

التوصيات الرئيسية

- إبرام المنظمات الإنسانية شراكات أوسع لحشد موارد إضافية مطلوبة لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة.
- قيام الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها باستكشاف إمكانية المساهمات المقيمة لأكثر الأزمات الإنسانية حدة من أجل تسديد الاحتياجات وضمان تساوي مشاركة الأعباء.
- تحسين المنظمات الإنسانية كفاءتها عن طريق التقليل ما أمكن من التكاليف غير المباشرة، وتحسين جودة تقييم الاحتياجات، والاستغلال الأكبر للبرامج النقدية، فضلاً عن إشراكها القطاع الخاص لرفع كفاءتها وخبراتها في هذا المسعى.
- إنشاء المانحين آليات للمتابعة بعد مؤتمرات الإعلان عن التبرعات لضمان تحقيق الالتزام في التوقيت المناسب.
- إنشاء الحكومات والمنظمات الإقليمية آليات وطنية وإقليمية لتتبع المعلومات الخاصة بالتمويل لتحسين التنسيق وتفادي ازدواجية المشروعات.
- تشجيع المانحين التدخلات الأكثر استدامة في الأزمات الممتدة عن طريق تقديم التمويل الأكثر قابلية للتنبؤ به، والأكثر مرونة، والأبعد مدىً، مع رفع كفاءة تمويل التنمية بشكل أفضل.
- تشجيع الحكومات إشراك القطاع الخاص في العمل الإنساني عن طريق تقديم الحوافز، مثل الإعفاءات الضريبية.
- استكشاف المنظمات الإنسانية الإقليمية والمحلية إمكانية دمج ثقافة وتقاليد العطاء الإسلامي لدعم جهودها الإنسانية في الإقليم.
- مراجعة المانحين والحكومات الوطنية آثار قوانين ولوائح مكافحة الإرهاب على قدرة المنظمات الإنسانية على تلقي التحويلات المالية وحماية موظفيها من الملاحقة الجنائية عن عمل إنساني مشروع يقومون به في سياق مهامهم.
- تواصل الحكومات والمنظمات الإنسانية مع شبكات المهاجرين لاستخدام التحويلات في دعم تسديد الاحتياجات الإنسانية.

مناقشة الخبراء رفيعة المستوى بشأن النزوح القسري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أجريت مناقشة خبراء رفيعة المستوى بشأن النزوح القسري، وشاركت مجموعة من الخبراء الإنسانيين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومن خارجه في الحوار لمناقشة سبل الحيلولة دون وقوع النزوح حاليًا ومستقبلاً.

وبين د/ شالوكا بياني، المقرر الخاص لحقوق الإنسان المعني بالنازحين داخليًا، أن نحو تسعة ملايين شخص قد نزحوا في الإقليم بنهاية عام ٢٠١٣، مع تزايد العدد تصاعديًا على مدار العامين الماضيين، لا سيما في سوريا والعراق. وفي ضوء أزمة النزوح الحالية، أشار د بياني إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية للنزوح عبر الإقليم.

أولاً، جعلت بيئة العمل من الوصول إلى ذوي الاحتياج للمساعدة مهمة تتزايد صعوبتها وخطورتها بالنسبة لأطراف العمل الإنساني. وعليه، فمن الضروري التأكد من تمكن أطراف العمل الإنساني من التحدث إلى جميع أطراف الصراع مع الالتزام بالمبادئ الإنسانية، داعيًا إلى طرق مبتكرة للسماح بإيصال المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ودون معوقات، بما في ذلك استخدام خطوط وحدود الصراع، وذلك لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى من هم في احتياج إليها من خلال أكثر الطرق مباشرة.

ثانيًا، الأطراف الإقليمية والوطنية في حاجة إلى تعزيز قدراتها على الاستعداد من أجل الاستجابة السريعة لاحتياجات النازحين داخليًا. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تبني الآليات الإقليمية والسياسات الوطنية بشأن النزوح الداخلي. وقدم د/ بياني كمثال اتفاقية كامبالا الخاصة بالاتحاد الأفريقي كنموذج ناجع يمكن اتباعه إقليميًا.

ثالثًا، صرح د/ بياني بوجود قصور في فعالية الشراكات للاستجابة للاحتياجات الطارئة في المناطق الحضرية، وهو أمر ملح للغاية في الإقليم، في ظل سرعة التحضر به. وفي هذا الصدد، أوصى برعاية الشراكات بين أطراف العملين الإنساني والتنموي، والبلديات، والقطاع الخاص في جميع سياقات النزوح الحضري، وذلك من أجل إيجاد حلول متبكرة لتلبية احتياجات النازحين.

وإجمالاً، تقدم د/ بياني بثلاث توصيات لمواجهة التحدي المتنامي للنزوح في الإقليم، هي: أولاً، الحاجة إلى ترابط الحماية والمساعدة الإنسانية بشكل أفضل عند بداية أي أزمة، مع ملاحظة الحلول الدائمة للنازحين داخليًا. ثانيًا، بناء قدرة الفئات المستضعفة على المجابهة والصمود في الأزمات الممتدة من خلال برامج في خطط التنمية الوطنية وخطط وكالات التنمية. وأخيرًا، أخذ خطط الحد من مخاطر الكوارث في اعتبارها الفئات الأكثر استضعافًا، بما فيهم النازحين داخليًا، الذين يواجهون خصوصًا خطر التضرر من الكوارث.

كما أعرب السيد/ مهند هادي، المدير الإقليمي لبرنامج الأغذية العالمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عن قلقه بشأن الاضطراب المتزايد في الإقليم وأثر ذلك على الأجيال المستقبلة. وسلط الضوء على حجم الاحتياجات الإنسانية، حيث يستهدف البرنامج ٢٠ مليون مستفيد عام ٢٠١٥ مقارنة بـ٦,٨ مليون في ٢٠١٠. وعلى الرغم من الحجم غير المسبوق للأزمة السورية، شدد أيضًا على أهمية التركيز على النزوح في العراق، وليبيا، وفلسطين، واليمن.

وأوضح السيد/ هادي أن مستوى النزوح قد تأثر بحاجة الناس إلى الأمان والأمن وبانعدام الغذاء ميسور التكلفة، مؤكدًا أهمية تزويد النازحين بالمساعدات الغذائية كوسيلة لإنقاذ الحياة، مع توفير مصدر للاستقرار والأمل. واقترح أن توفير المساعدات الغذائية يمكنه أن يلعب دورًا مهمًا في تخفيف التطرف، بما أن الجماعات المتطرفة تسعى إلى ملء الفراغ الذي تركته المنظمات الإنسانية في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وفي ضوء ذلك، شدد السيد/ هادي على أهمية زيادة إيصال المساعدات الإنسانية القائم على المبادئ.

ومن حيث مواجهة بعض التحديات الإنسانية الرئيسية في الإقليم، رأى السيد/ هادي الحاجة إلى طريقة عمل جديدة للمنظمات الإنسانية، بما فيها زيادة المساءلة أمام المجتمعات المحلية المتضررة، وحفظ كرامتها بشكل أفضل، وزيادة إشراكها في تنفيذ البرامج الإنسانية، وتمكين أكبر للنساء. كما دعا إلى إبرام شراكات مبتكرة مع الأطراف المحلية، بما في ذلك الحكومات الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص.

وبين السيد/ هادي كيف دفع قصور التمويل في سياق النزوح الممتد برنامج الأغذية العالمي إلى خفض موازنته للاستجابة السورية بنسبة ٢٧ بالمئة عام ٢٠١٥، وذلك على الرغم من توقع المزيد من النزوح. ودعا المانحين إلى مراجعة منهجيات التمويل لديها، وإلى دمج البرامج الإنسانية والتنموية بشكل أفضل، وضمان التنسيق الأكثر فعالية بين المانحين، وتشجيع الاستخدام الأكثر ترشيدًا للتمويلات المتاحة.

واختتم السيد/ هادي كلمته بلفت الانتباه إلى أهمية تشجيع الاعتماد على النفس، موضحًا كيف أن خلق فرص التوظيف للنازحين يمكنه أن يساهم في الاقتصاد المحلي، ويشجع التماسك المجتمعي وجهود الاندماج على المدى الأطول. وأبرز الحاجة إلى تكييف المساعدات الإنسانية حسب السياقات المحلية، وأن أطراف العمل الإنساني عليهم أن يدركوا تبعات ضعف البنية التحتية الاقتصادية، وانعدام الاستعداد، وعدم المساواة بين النازحين والمجتمعات المحلية المضيفة.

صرح السيد/ ريتشارد رايت، مدير المكتب التمثيلي لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في الشرق الأدنى بنيويورك، أن الوكالة تعمل مع أكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني، يمثلون ٤٠ بالمئة من اللاجئين على المدى الطويل بالعالم، مشيرًا إلى التزامها بمساعدتهم إلى أن يوجد حل دائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

وأشار السيد/ رايت إلى أن الأحداث الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد أدت إلى مزيد من نزوح اللاجئين الفلسطينيين، وبعضهم للمرة الثانية، بل والثالثة والرابعة.

ومنذ إنشاء الأونروا، قامت الوكالة بتوفير مزيج من الخدمات الإنسانية والتنموية للاجئين الفلسطينيين، في أوقات السلم والصراع على حد سواء. وحسب ما ذكره السيد/ رايت، تعد مهمة الوكالة نموذجًا مفيدًا للبحث في مواقف النزوح الممتد، حيث أنه يتضمن الاستجابة المنسقة التي تتطلب المنهجين الإنساني والتنموي.

وأوضح السيد/ رايت أن الأونروا تضمن المشاركة الوثيقة مع اللاجئين الفلسطينيين من خلال إشراكهم في تقديم المساعدات، بما يجعلهم يشعرون بملكيتهم للوكالة.

وفي حين أن هناك الكثير الذي يمكن تعلمه من تجربة الأونروا، حذر السيد/ رايت من تكرار النموذج كما هو، إذ أنه أنشئ في سياق معين لمواجهة عبء معين من حالات اللجوء مع الاتفاق مع البلدان المضيفة وتطمينات باستدامة الدعم من قبل المجتمع الدولي. وبشأن التمويل، شدد السيد/ رايت على أنه تحدٍ مستمر، مجددًا تأكيده أهمية استمرار دعم المانحين للوكالة، ومحذرًا من مغبة نقص الدعم التي من شأنها تقويض تقديم الخدمات للاجئين، والتسبب في القلاقل المحتملة، وتقويض الثقة في الوكالة.

وفي حين احتفى السيد/ رايت بنجاح الأونروا في تطوير رأس المال البشري على مدى ٦٥ عامًا، مشددًا على أهمية الاستدامة، إلا إنه أكد أن وجود الوكالة لمدة طويلة يعد مذكرًا بأن العمل الإنساني لا يمكن أن يكون بديلاً عن الحل السياسي. ولا تزال هناك حاجة لإيجاد حلول سياسية لمواجهة الأسباب الكامنة للظلم التاريخي، ولا يمكن لأي مساعدة إنسانية أو تنموية أيًا كان حجمها أن تتغلب على العوائق الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وفرص العيش، مثل حصار غزة، واحتلال الضفة الغربية وغزة، والأزمة الإنسانية في سوريا.

الكلمات الختامية رفيعة المستوى

تقدم صاحب السعادة د/ عبد الله المعتوق، المبعوث الإنساني للأمين العام للأمم المتحدة، بشكره لحكومة الأردن لتحمل عبء استضافة أكثر من مليون لاجئ سوري منذ بدء الأزمة قبل أربع سنوات. وأعرب عن قلقه حيال عدد الأشخاص ذوي الاحتياج في سوريا، والزيادة العامة في الأزمات الإنسانية في الإقليم، داعيًا مجتمع أطراف العمل الإنساني إلى العمل على تخفيف المعاناة البشرية واستخدام الفرصة الفريدة للقمة العالمية للعمل الإنساني للتواصل مع رؤى ووجهات نظر المنظمات الإنسانية العربية والإسلامية.

وشدد د/ المعتوق على الحاجة إلى إيجاد المجتمع الدولي حلولاً سياسية للأزمات الحالية في الإقليم، وضمان احترام القانون الإنساني الدولي، ومساءلة منتهكيه. كما دعا إلى مزيد من تحمل أعباء استضافة اللاجئين، مشددًا على أهمية تشجيع الحلول الأكثر استدامة للفئات المتضررة.

كما سلط د/ المعتوق الضوء على الدور الرئيسي للدول والمنظمات المانحة التي اجتمعت في الكويت في المؤتمرين الأخيرين للإعلان عن التبرعات للأزمة السورية، داعيًا إلى التزام مماثل في المؤتمر الثالث لإعلان التبرعات المقرر عقده في ٣١ آذار/ مارس ٢٠١٥ بالكويت برعاية صاحب السمو الملكي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح. وأشار إلى أهمية الاجتماع ربع السنوى المنعقد من قبل مجموعة كبار المانحين من أجل سوريا في ضمان فعالية التنسيق بين المانحين الدوليين ودول الخليج العربي.

وبهذه الروح، دعا د/ المعتوق إلى تعاون أكبر بين أطراف العمل الإنساني لاستكشاف سبل لتعزيز الاستعداد للطوارئ والقدرات الإقليمية والوطنية للاستجابة، وللعمل نحو إنشاء نظام إنساني أكثر شمولاً وتعددية مجهز تجهيزًا أفضل لمواجهة التحديات في الإقليم. وشدد على تفرد التاريخ، والثقافة، والقيم التي يتمتع بها الإقليم، وما يمكنها أن تسهم به في العمل الإنساني العالمي، مكذبة الاتهامات المغلوطة بالإرهاب والتطرف ضد المنظمات الإنسانية العربية والإسلامية.

وعلق السيد/ بيتر ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، على تغير الساحة الإنسانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مشيرًا إلى مدى اجتيازها تجربة غير مسبوقة في النزوح، وعنفًا وصراعًا ممتدًا ومتصاعدًا، وانتهاكات جمة للقانون الإنساني الدولي. كما أشار إلى أن عدد اللاجئين مثل ضغطًا هائلاً على الاقتصادات والبنى التحتية للبلدان المضيفة، كالأردن، ولبنان، وتركيا، وإلى غياب المجتمع الدولي وانعدام نشاطه ومشاركته كما يجب أن يكون في مشاركة أعباء هذه الأزمات.

وفي البيئة الحالية التي يتم فيها تفسير أهداف وغايات العمل الإنساني بشكل مختلف، وكثيرًا ما يتم دمجها في برامج العمل السياسية والأمنية، دعا السيد/ ماورير إلى عمل إنساني محايد، ومستقل، ونزيه، مشددً على أن المبادئ الإنسانية تعد جزءًا من نموذج مجرب ومختبر يخلق مساحة ضرورية للعمل الإنساني في بيئات الصراع الصعبة والمتطورة، مؤيدًا اتباع نهج واضح ومترابط حيالها.

وأشار السيد/ ماورير إلى أن الصراعات الإقليمية والممتدة، جنبًا إلى جنب مع عنف التطرف، تمثل تحديًا للقيم المشتركة للمجتمع الدولي، وتسهم في خلق واقع جديد للعمل الإنساني، مما يؤدي إلى زيادة الاحتياج ويؤثر على قدرة المنظمات الإنسانية على الاستجابة لها. وتقتضي مواجهة هذه التحديات حلولاً سياقية قائمة على المبادئ، مع اتسامها بالواقعية. ويتضمن ذلك الحد من استخدام القوة، وضمان المعاملة الإنسانية للفئات المتضررة، وتوفير الإغاثة الضرورية للجرحى والمرضى، والمعتقلين، وغير المقاتلين، والمدنيين.

وأبرز السيد/ ماورير ضرورة استرشاد جهود الحد من الحروب باتفايات جينيف، مما يعكس الأعراف العالمية التي تواجدت لآلاف السنين، مقرًا بأن الأطر القانونية والسياساتية الدولية تحتاج إلى التكيف بحيث تعكس الواقع المتغير للصراع، وداعيًا إلى عقد اجتماعي عالمي جديد يسعى للتوافق على العمل الإنساني، ويجدد تأكيد القيم المشتركة التي توجد المساحة اللازمة لتنفيذ الأعراف الجوهرية للقانون الإنساني الدولي. وبموجب هذا العقد، أيد السيد/ ماورير نهجًا ثنائيًا لحماية ومساعدة ذوي الاحتياج: العمل على إيجاد حلول عملية وشاملة على أرض الواقع، وإشراك الأطراف من الدولة وغير الدولة على مستوى السياسات والقانون.

وأخيرًا، دعا المشاركين إلى انتهاز فرصة القمة العالمية للعمل الإنساني لتوسيع الشبكة العالمية للمعنيين بالعمل الإنساني، محذرًا من تمييز دور الأطراف المحلية على المستجيبين الدوليين، وداعيًا إلى بيئة تعاونية حقيقية تقوم على القيم والمبادئ المشتركة دون تحيز.

من جهتها، أعربت السيدة لينا الحديد/ مديرة إدارة العلاقات والمنظمات الدولية بوزارة الخارجية وشؤون المهاجرين بالمملكة الأردنية الهاشمية، عن شكرها للمشاركين في المشاورة الإقليمية، مشيدة بأهمية دور الرؤساء المشاركين في المجموعة التوجيهية الإقليمية، وهم: جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

كما شكرت المشاركين على التوصيات التي تقدموا بها للعملية العالمية للقمة، معربة عن أملها أن تسهم إسهامًا مهمًا فيها. وشجعت أصحاب المصلحة بأسرهم على تجديد التزامهم نحو العمل الإنساني من أجل مواجهة تحديات الإقليم بشكل أفضل. وشددت السيدة/ الحديد خصوصًا على النزوح القسري الذي تسبب في معاناة بشرية واسعة النطاق في الإقليم، ولا سيما بالنسبة للأطفال، والنساء، والمسنين، وذوي الإعاقة، وألقى بعبء ضخم على الدول التي تستضيف اللاجئين. ويقتضي التغلب على هذه التحديات زيادة الدعم لتخفيف المعاناة البشرية وتعظيم جهود الاستجابة لدى أصحاب المصلحة على اختلافهم.

وأخيرًا، أعربت السيدة/ الحديد عن تقدير الأردن حكومةً وشعبًا لفرصة استضافة المشاورة الإقليمية، آملة أن يكون المشاركون قد واتتهم الفرصة لتذوق ثقافة البلد وتاريخه.

الخلاصة

أشارت النتائج والتوصيات الرئيسية من المشاورة الإقليمية إلى شعور عام بأن الجهود الإنسانية العالمية تعجز عن مواكبة نطاق وطبيعة الأزمات الإنسانية الحالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتعالت الدعوات لإصلاح البنية الإنسانية وضمان مزيد من الحماية والمساعدة لذوي الاحتياج. وأعرب المشاركون عن أملهم وتوقعاتهم في أن تمثل القمة العالمية للعمل الإنساني فرصة مهمة لتفعيل التغيرات الضرورية لإعادة تأكيد الضرورة الإنسانية لإنقاذ الحياة وتخفيف المعاناة. وعلى نفس القدر من القوة تأتي التذكرة الدائمة طول العملية أن المعونة الإنسانية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تحل محل العمل السياسي.

وللاستفادة من الزخم والشراكات التي نشأت خلال عملية المشاورة الإقليمية، ولبدء تنفيذ التوصيات الناشئة عنها، تشجع المجموعة التوجيهية الإقليمية للقمة العالمية للعمل الإنساني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أصحاب المصلحة المعنيين بريادة التوصيات، وتحويلها إلى إجراءات محددة، ومشاركة الدروس المستفادة من خبراتها. ومن شأن هذه المجموعة الاستمرار في العمل لدعم المزيد من المشاورات في الإقليم، ولتشجيع تنفيذ التوصيات في المرحلة المؤدية إلى المشاورة العالمية للقمة المقرر عقدها في تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٥ وإلى القمة في أيار/ مايو ٢٠١٦.

الملاحق

الملحق ١: مراجع إلى الوثائق الخلفية

تم إعداد وثيقتين داعمتين رئيسيتين لكي يسترشد بهما اجتماع المشاورة الإقليمية ولتجميع نتائج المشاورات الموسعة مع أصحاب المصلحة التي سبقت الاجتماع الأخير بالأردن. ويمكن الاطلاع عليهما من خلال الرابطين التاليين:

ورقة استطلاعية

https://www.worldhumanitariansummit.org/whs_mena/scopingpaper

التقرير التحليلي لأصحاب المصلحة

https://www.worldhumanitariansummit.org/whs_mena/stakeholderconsultationreport

الملحق ٢: موجز الرؤساء المشاركين

أجريت المشاورات الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البحر الميت، الأردن، في الفترة من ٣- ٥ مارس/آذار ٢٠١٥ استعداداً للقمة العالمية للعمل الإنساني وباستضافة كريمة من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وبرئاسة مشتركة من قبل جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

واتساقاً مع النهج الذي تبناه أصحاب المصلحة المتعددون للقمة، ضم الاجتماع ١٨٠ مشاركا من ١٧ دولة (و نشير الى الدول الاعضاء بالأمم المتحدة) المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية المتضررة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ووكالات الأمم المتحدة والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، وعدد من رجال الدين المعنيين بالعمل الانساني فضلا عن مراقبين من ثلاث دول استضافت أو ستستضيف المشاورات الخاصة بالقمة الإنسانية العالمية. وسبق الاجتماع مشاورات تحضيرية لأصحاب المصلحة مع ١٢٣٠ شخص يمثلون الشرائح المعنية بالعمل الإنساني.

وأكد معظم المشاركين في المشاورات الإقليمية على ما أبداه أصحاب المصلحة الذين تم استشارتهم في المرحلة التحضيرية للمشاورات، حيث أعربوا عن عميق قلقهم تجاه استمرار المعاناة الإنسانية في المنطقة وعن رأيهم بأن الوضع الحالي لا يمكن قبوله وأن على أصحاب القرار في المنطقة وفي العالم بأسره اتخاذ الاجراءات الضرورية لإيقاف هذا الوضع المأساوي ومعالجة الأسباب الجذرية للمعاناة الإنسانية في المنطقة مع التأكيد على أنه **لا توجد حلول إنسانية للمشاكل السياسية**. كما سلط العديد من المشاركين الضوء على المحنة الممتدة للشعب الفلسطيني واعتبارها مثالاً محورياً لهذه المشاكل، داعين إلى وضع حد للاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وفاء بالحق الثابت للشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

ركزت المشاورات الإقليمية للقمة العالمية للعمل الإنساني بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على ست قضايا من تلك التي انبثقت عن التحليل التحضيري لأصحاب المصلحة. وتتمثل في حماية المدنيين، والوصول الإنساني، والأزمات الممتدة والنزوح، وتمركز الاستجابة الإنسانية محلياً، والتأهب لحالات الطوارئ، والتمويل الإنساني. وسيتم النظر في عدد من القضايا الأخرى في سياق الاجتماعات التحضيرية القادمة.

وفيما يلي النتائج الرئيسية والتوصيات:

١. حماية المدنيين

أدى ازدياد وتيرة وشدة الهجمات على المدنيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى المطالبة باحترام أكبر للاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تحكم حماية المدنيين. وتم التأكيد على المسؤولية الأساسية للدول في هذا الصدد مع ضرورة تطبيق هذه الاتفاقيات والإلتزام بعمليات الرصد والمساءلة المرتبطة بها. واشتملت هذه المطالب على ما يلي:

- الانضمام إلى الأدوات الدولية المتعلقة بحماية المدنيين، وخاصة البروتوكول الإضافي الثاني لمعاهدات جنيف واتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١.
- تشكيل لجان وطنية مختصة بالقانون الإنساني الدولي تعمل على مواءمة التشريعات الوطنية ذات الصلة مع قواعد القانون الدولي الإنساني، إذا لم تكن هذه اللجان قد أنشأت حتى الآن.
- عقد دورات تدريبية حول قواعد القانون الإنساني الدولي للقوات المسلحة والشرطة، وكذلك غيرهم من المسؤولين المعنيين، بدعم من الجهات المانحة ومشاركة الجهات الفاعلة ذات الصلة في المجال الإنساني.
- رصد ومتابعة تطبيق القانون الإنساني الدولي وتقديم مرتكبي الانتهاكات للمساءلة من خلال إنشاء آليات وطنية أو دولية، أو تفعيل القائم منها.

حث المشاركون **المنظمات الإقليمية** مثل جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي واتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي على **تعزيز دورهم فيما يتعلق بحماية المدنيين**. ومن الممكن أن يشمل ذلك اعتماد أدوات إقليمية لحماية ومساعدة النازحين، في ضوء خبرات وتجارب المناطق الأخرى، ووضع آليات لرصد وتسجيل انتهاكات القانون الإنساني الدولي، وسقوط الضحايا من المدنيين، والقضايا المتعلقة بإيصال المساعدات، وتعزيز التوافق في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن المفاهيم والتدابير المحددة المطلوبة لحماية المدنيين في حالات الصراع.

كما حثوا **مجتمع المانحين الدوليين** أيضا على ضمان توفير التمويل الكافي للحماية ودعم المبادرات التي تهدف إلى نشر مفاهيم ومبادئ القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في المنطقة.

وطالبوا بضرورة التزام **أطراف الصراع، بما في ذلك الجماعات المسلحة**، باحترام القانون الدولي الإنساني وتيسير جهود الفاعلين في العمل الإنساني، من خلال ضمان إمكانية الوصول ورفع القيود التي تؤثر على عملها. وهو أمر قد يتطلب من الجهات العاملة في المجال الإنساني الانخراط في مفاوضات مع الأطراف المتنازعة، بما في ذلك الجماعات المسلحة. وتماشيا مع مبادئ القانون الإنساني الدولي، ينبغي تشجيع هذا الشكل من الحوار لأسباب إنسانية مشروعة وألا يتم تجريمه.

ودعوا أن تكون **الحماية في قلب العمل الإنساني**، مع وجود آليات خاصة لتنفيذ هذا الهدف في كل منظمة بشكل يتناسب مع مهامها ومواطن قوتها. بالإضافة إلى أهمية أن تتم مراقبة ورصد خروقات القانون الدولي الإنساني منذ بداية الأزمات. وأن تتأكد المنظمات الإنسانية من اعتبار الحماية عنصرا أساسيا في تقييم الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك احتياجات الحماية لمجموعات بعينها مثل النساء، والأطفال، والنازحين، وذوي الإعاقة، مما يتطلب تنسيقاً فعالاً بين القطاعات المختلفة. وعلى المنظمات الإنسانية تحسين قدراتها من خلال التدريب وتعريف موظفيها بالمسائل المتعلقة بموضوع الحماية.

وأشار المشاركون إلى **الدور الهام للسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني**، بما في ذلك الجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر في حماية المدنيين بما في ذلك من خلال تطبيق العادات والتقاليد والممارسات المحلية في حماية المدنيين ونشر المعلومات حول القانون الدولي الإنساني للنازحين والمهاجرين والمجتمعات المضيفة. وقد تم الإقرار بدور الإعلام كأداة هامة لابد من الاستفادة منها في جهود رفع الوعي عن خروقات القانون الدولي الإنساني والدعوة إلى احترامه والتمسك به.

واعتبرت قضية حماية المدنيين من المبادئ العالمية الراسخة منذ القدم من خلال **الأطر والممارسات القائمة في التقاليد والقواعد الدينية وغيرها** في المنطقة، وكانت هناك دعوات لاستكشاف أوجه التكامل بينها وبين أطر الحماية القانونية الدولية بهدف تطوير ممارسات محددة السياق والتدخلات التي يمكن أن توفر حماية أفضل للمدنيين على أرض الواقع. وتم التأكيد على دور القيادات الدينية في جهود توفير الحماية وتسهيل المساعدات الإنسانية.

٢. الوصول الإنساني

تم التأكيد على مبدأ سيادة الدولة، كما تم التعرض بالتفصيل لصعوبة الوصول إلى الأشخاص المتضررين من النزاعات والكوارث كأحد التحديات الكبرى في المنطقة. وان على الحكومات و**أطراف النزاع الأخرى في المنطقة، بما في ذلك الجماعات المسلحة، تسهيل الوصول الإنساني غير المشروط للمساعدات الإنسانية** والعاملين في المجال الإنساني في المنطقة للمجتمعات والفئات المتضررة مع فتح المجال لإحصائهم وتحديد احتياجاتهم.

يتطلب وصول المساعدات الإنسانية من المنظمات الإنسانية التفاوض مع الأطراف المعنية لتحقيق هدفها بالوصول الى المحتاجين. وفي هذا السياق، **تم إعادة التأكيد على مبادئ العمل الإنساني** وعلى أهميتها في تمكين المنظمات الإنسانية من العمل في مناطق الصراع.

وتكررت الدعوات بشأن **عدم تسييس العمل الإنساني** والتأكد من أن المساعدات يتم إعطائها على أساس الاحتياج الإنساني وبشكل شفاف. ونُظر لمجلس الأمن الدولي باعتباره المحفل الذي كثيرا ما تسيس فيه القضايا الإنسانية. وفي هذا الصدد تم تأكيد رفض استخدام حق الفيتو في القرارات المتعلقة بالعمل الإنساني.

وفي حين تم الاقرار بأهمية **مكافحة الإرهاب** في المنطقة، شدد المشاركون على ضرورة تخفيف الأثر السلبي للقوانين والإجراءات ذات الصلة على عملية التفاوض الإنساني والتحويلات المالية والوصول الإنساني، مع دعوات من قبل العديد من الجهات الفاعلة الإنسانية إلى مزيد من الوضوح للآثار المترتبة على هذه القوانين وتوفير الحماية القانونية للمنظمات الانسانية للحفاظ على قدرتها على العمل.

وقد تم إدانة **الاعتداءات ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني** والممتلكات، والمطالبة بالمزيد من التدابير لحماية المحتاجين للمساعدات الإنسانية. وتأكيد الحاجة إلى إيجاد آليات لمساءلة الجهات المعنية، الحكومية وغير الحكومية، وتحميلهم المسئولية بما في ذلك المسئولية المالية إذا ما تسببوا في خسائر مالية أو اقتصادية، ومطالبتهم بدفع التعويضات للمرافق الطبية والتعليمية وغيرها من المرافق في حال تضررها.

كما شدد المشاركون على أهمية أن تكون **المنظمات الإنسانية قريبة من الأشخاص التي تقدم لهم الخدمات** كأساس لبناء الثقة والقبول من هذه المجتمعات. وعلى المنظمات الإنسانية والمساهمة في دعم الشركاء المحليين وتمكينهم من الوصول للموارد المالية والأصول اللازمة وخطط التأمين لضمان أمن العاملين وأمانهم.

٣. الأزمات الممتدة والنزوح

في سياق رفع الوعي باحتياجات النازحين- بما في ذلك حاجتهم إلى حلول مستدامة- والعبء الذي يقع على عاتق الحكومات والمجتمعات المضيفة، تكررت الدعوة **للمشاركة في تحمل عبء** استضافة اللاجئين المتزايد من قبل المجتمع الدولي وبرزت الحاجة لضمان وجود **نهج شمولي لأداره الأزمات**، بما في ذلك موجات النزوح المتوقعة في المستقبل. ومن ثم، على الفاعليين في المجال الإنساني إدراج احتياجات المجتمعات المضيفة عند التخطيط للاستجابة ودمج المكونات الإنسانية والتنموية الفورية في الاستجابة بما يتوافق مع الأولويات المحلية والوطنية. وأصبح من الضروري إجراء تدخلات تنموية في المراحل الأولى، بما في ذلك دعم الاقتصاد المحلى وضخ استثمارات في الخدمات الأساسية والبنية التحتية التي يمكن أن تكون ذات فائدة للنازحين والمجتمعات المضيفة على حد سواء.

أكد المشاركون على ضرورة توسيع نطاق استخدام **البرامج القائمة على الدعم النقدي** المنسق والفعال لتزويد النازحين بالمزيد من الخيارات وإدراج برامج مثل **التوظيف المؤقت** للأفراد المتضررين كجزء من برامج الاستجابة الإنسانية لضمان إيصال الخدمات بشكل يحفظ كرامة المحتاجين، مع ايلاء الاولوية لبرامج العودة الطوعية.

وأشاروا كذلك إلى ضرورة حث **المؤسسات المالية الدولية** على توفير استثمار قائم على شروط تفضيلية لمساعدة الدول ذات الدخل المتوسط لكي تتحمل عبء استضافة اللاجئين والتعامل مع النازحين على وجه السرعة.

كما ينبغي إنشاء **شبكة من المؤسسات الأكاديمية والتدريبية** ودعمها للعمل على تطوير الخبرات الإدارية والتقنية في إدارة الكوارث.

أهمية التركيز على **الأثر النفسي والاجتماعي للأزمات العنيفة** والنزوح الممتد وبالأخص على النساء وكبار السن والأطفال وتضمين ذلك في إطار خطط الاستجابة.

٤. تمركز الاستجابة الإنسانية محليا

أكد المشاركون على أهمية أن تقود السلطات المحلية والوطنية الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك أهمية مشاركة الأشخاص المتضررين. وأن تعمل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني الدولي على وضع معايير بناء القدرات المحلية كجزء لا يتجزأ من برامجهم لتمكينهم من انهاء جهودهم في الوقت المناسب والتي تتطلب تطوير التدابير التي تحفز على ذلك.

ينبغي كذلك أن تتلقى المنظمات المحلية قدرا أكبر من **التمويل الإنساني وأن تتوفر لديهم القدرة على الوصول المباشر لتلك المصادر التمويلية**. ويتطلب ذلك رفع الكفاءة عن طريق ازالة المستويات المتعددة من التعاقد والوسطاء وزيادة المساهمة في الصناديق المشتركة على المستوى القطري مثل صناديق الاستجابة في حالات الطوارئ وصولا إلى الجهات الفاعلة على المستوى المحلى والوطني.

ودعا المشاركون أن تكون **آليات التنسيق الإنسانية أكثر شمولا** وتكاملا وتُمكن المشاركة من قبل المنظمات المحلية. ويجب أيضا إعادة النظر في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وتطويرها لتعكس التنوع في الجهات الفاعلة في العمل الإنساني والتحديات التي تواجههم في مناطق محددة بما في ذلك بحث امكانية تحقيق اللامركزية في عمل اللجنة. ولتحقيق قدر أكبر من الثقة والتعاون بين المنظمات المحلية والمنظمات الدولية، على الأخيرة أن تظهر قدرا أكبر من الشفافية فيما يخص سبل اتخاذ القرار ومعايير انتقاء الشركاء.

٥. الاستعداد والتأهب لحالات الطوارئ

طالب المشاركون بإيلاء الأولوية إلى التأهب والاستعداد لحالات الطوارئ **وفهم المخاطر** في المنطقة، مع الأخذ في الاعتبار مواطن الضعف والسياقات الخاصة بها، بما في ذلك الاختلافات في التداعيات على المناطق الحضرية والريفية. وتشجيع تحليل المخاطر المتعددة بشكل مشترك بدءا من بناء روابط بقدر أكبر مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية والتنموية والقطاع الخاص لتحقيق قدر أكبر من الفاعلية في **الإنذار المبكر القائم على المعرفة والاستجابة المبكرة** لكل من الأزمات الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو الصراعات.

ودعا المشاركون الحكومات **لتطوير وتنفيذ التشريعات الوطنية حول الاستعداد والتأهب في حالات الطوارئ** بما في ذلك التخطيط لحالات الطوارئ وأنظمة الإنذار المبكر وتحديد الأدوار والمسئوليات للوزارات والمجتمع المدني والجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر والقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى. واعتُبر دمج الاستعداد للطوارئ في مناهج التعليم على مختلف المستويات التعليمية من الأمور الهامة لغرس ثقافة الوقاية والاستجابة السريعة.

كما ينبغي على **الحكومات تخصيص جزء من الميزانية للاستعداد والتأهب لحالات الطوارئ**، اخذا في الاعتبار أن الاستثمار في التأهب لحالات الطوارئ أكثر جدوى من الناحية الاقتصادية إذا قورن بتكلفة الاستجابة. وعلى الحكومات اعتماد الآليات والأدوات الإقليمية حول التأهب لحالات الطوارئ والبناء على الدروس المستفادة من المنطقة أو خارجها.

شدد المشاركون على أهمية تقوية قدرات منظمات المجتمع المدني للاستعداد بشكل أفضل لحالات الطوارئ. ويشمل ذلك دعم **شكل مؤسسي الطابع لانخراط الشباب في العمل الإنساني**، حيث تم على نطاق واسع الاعتراف والثناء على أهمية دور ومساهمة الشباب في العمل الإنساني والتعافي والتنمية.

٦. التمويل الإنساني

كانت هناك دعوات واسعة لمعالجة **فجوة التمويل بين زيادة الاحتياجات الإنسانية والموارد المتاحة**. كما تحتاج المنظمات الإنسانية إلى تنسيق الجهود لتحسين كفاءتهم مثل زيادة استخدام البرامج المبنية على الدعم النقدي وتخفيض التكاليف الإدارية. ويمكن تحقيق ذلك أيضا من خلال التواصل مع القطاع الخاص للاستفادة من الابتكار والموارد والخبرات. علاوة على ذلك، تم تشجيع مشاركة القطاع الخاص في العمل الإنساني من خلال الاعفاءات الضريبية كحوافز ممكنة.

إيجاد **آليات متابعة** لمؤتمرات المانحين ونداءات التمويل على غرار مجموعة كبار المانحين للأزمة السورية لضمان الإيفاء بالتعهدات في الوقت المناسب.

نشر **الثقافة والتقاليد المرتبطة بالعطاء الإسلامي** لدعم عمل المنظمات الإقليمية والوطنية في المنطقة وتم اقتراح وسائل عديدة لتحقيق هذا الهدف. ويتطلب ذلك حوارا مع المؤسسات والخبراء للخروج بمقترحات ملموسة حول كيفية تحقيق ذلك.

كما يتطلب فهم حجم العجز التمويلي رؤية شاملة للتمويل الإنساني في المنطقة. ولذلك ينبغي إيجاد **آليات إقليمية ووطنية** بهدف جمع المعلومات حول التمويل من مختلف القطاعات التي تعمل بالمنطقة. ويعد قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الذي اتخذ في مارس ٢٠١٤ أحد الوسائل للمضي قدما لتحقيق ذلك.

وتتطلب معالجة العجز في التمويل أيضا مساهمات مستدامة تركز على الأبعاد التنموية لبناء القدرة على الصمود بالإضافة إلى تلبية احتياجات الأشخاص الفورية. ويتطلب ذلك **تمويلا إنسانيا على المدى الطويل بالإضافة إلى تشجيع التمويل التنموي**. وكانت هناك بعض الدعوات لمساهمات مالية إلزامية للأزمات الإنسانية الأكبر حجماً وأثراً.

الملاحظات الختامية

عكست النتائج والتوصيات الرئيسية توجهاً عاماً في الرؤى المطروحة بأن **الجهود الإنسانية غير قادرة على التصدي** بفعالية لحجم وطبيعة الأزمات الإنسانية الحالية. وكانت هناك دعوات **لإصلاح منظومة العمل الإنساني الحالية** وطرق عملها لضمان قدر أكبر من الحماية والمساعدة للمحتاجين، وأعرب المشاركون عن توقعات وآمال بالدور الهام للقمة العالمية للعمل الإنساني في وضع هذه التغييرات حيز التنفيذ ولإعادة التأكيد على الضرورة الإنسانية الحتمية ألا وهي إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة البشرية، وألا تستخدم **المساعدات الإنسانية كبديل عن العمل السياسي**.

وقد جمعت المشاورات الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا استعداداً للقمة العالمية للعمل الإنساني مجموعة فريدة من الجهات الإنسانية الفاعلة وتم التعبير عن الأمل في استمرار هذه الشبكة من المعنيين بالعمل الإنساني في المنطقة وأن تمهد الطريق لشراكات واسعة النطاق من شأنها أن تدفع بهذه التوصيات إلى الأمام.

تم اعتماد الملخص الذي اعدته الرئاسة المشتركة: جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

والجدير بالذكر أن ملخص الرئاسة المشتركة هذا لا يعتبر وثيقة توافقية يجمع عليها كافة المشاركين ولكنه يلتقط النتائج والتوصيات الرئيسية التي عبر عنها المشاركون في المشاورات الإقليمية. وسوف يعد تقرير أكثر تفصيلا ويمكن الاطلاع عليه على: www.worldhumanitariansummit.org/whs_mena.

وتحث الرئاسة المشتركة كافة الأطراف الفاعلة في المنطقة على دعم هذه التوصيات وتحويلها إلى تدابير محددة وتبادل الدروس حول تجارب كل منهما.

الملحق ٣: برناج المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الاثنين، ٢ مارس/ آذار ٢٠١٥	
١٧:٠٠ – ٢١:٠٠	**تسجيل المشاركين في قاعة الاستقبال بفندق كمبنسكي عشتار البحر الميت** يتم توزيع بطاقات الأسماء (البادج) وحقيبة المؤتمر على المشاركين عند التسجيل

اليوم الأول – الثلاثاء، ٣ مارس/ آذار ٢٠١٥	
٠٨:٠٠ - ٠٩:٠٠	**تسجيل المشاركين بمركز الملك حسين بن طلال للمؤتمرات** يتم توزيع بطاقات الأسماء (البادج) والمواد المقدمة من المؤتمر على المشاركين عند التسجيل
	جلسة عامة (مفتوحة للجميع)
٠٩:٠٠ - ٠٩:١٥	**كلمة ترحيب من الميسر العام/ مقدم المتحدثين** **السيدة علياء الدالي**، المدير المعين الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قرى الأطفال الدولية SOS
٠٩:١٥ – ١٠:٣٠	**كلمات افتتاحية رفيعة المستوى من كل من** • **معالي السيد ناصر جوده**، وزير الخارجية وشؤون المغتربين بالمملكة الأردنية الهاشمية • **معالي السفير الدكتور بدر الدين العلالي**، الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، جامعة الدول العربية • **معالي السفير هشام يوسف**، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية، منظمة التعاون الإسلامي • **السيدة فاليري أموس**، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ
١٠:٣٠ – ١١:١٥	**صورة جماعية واستراحة مشروبات ساخنة**
	جلسة عامة (مغلقة)
١١:١٥ – ١١:٣٠	**القمة العالمية للعمل الإنساني: تمهيد للمشهد** ملاحظات افتتاحية من **الدكتورة جميلة محمود**، رئيس أمانة القمة العالمية للعمل الإنساني
١١:٣٠ – ١١:٣٥	**فيلم** فيلم أنيميشن "رسوم متحركة" عن عملية التحضير للمشاورات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
١١:٣٥ – ١٢:٠٥	**عرض عن العملية التحضرية للمشاورات الإقليمية وأهم النتائج** **السيدة ريما جاموس امسيس**، مدير مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لتنسيق الشؤون الإنسانية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بالنيابة عن المجموعة التوجيهية الإقليمية، سيتم إطلاع المشاركين على العملية التحضرية للمشاورات الإقليمية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واستعراض أهم القضايا الناتجة عن عملية المشاورات وأسباب اختيار محاور التركيز/الموضوعات الرئيسية التي سيتم مناقشتها.
١٢:٠٥ – ١٢:١٥	جلسة تعريفية عن منهجية ورش العمل الفرعية
١٢:١٥ – ١٣:٣٠	**استراحة الغذاء**
	الجلسة الأولى لورش العمل الفرعية (جلسة مغلقة)
١٣:٣٠ – ١٦:٣٠ سيتم تقديم القهوة خلال الجلسة	**مناقشات الورش الفرعية** ٨ جلسات حوار متوازية حول التأهب لحالات الطوارئ، والتمويل الإنساني
١٦:٣٠ – ١٧:٠٠	**استراحة مشروبات ساخنة**

	جلسة عامة (مفتوحة للجميع)
١٧:٠٠ – ١٧:٤٥	**مداخلات رفيعة المستوى:** **السيد أنتونيو غوتريس**، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)
ابتداءً من ١٧:٤٥	**حفل عشاء خفيف** حفل عشاء خفيف ومعرض مسابقة التصوير الفوتوغرافي "روح الإنسانية" الخاصة بالقمة العالمية للعمل الإنساني

اليوم الثاني – الأربعاء، ٤ مارس/ آذار ٢٠١٥

	جلسة عامة (جلسة مغلقة)
٠٩:٠٠ – ١٠:٠٠	**انطباعات الجلسة الأولى من مناقشات الورش الفرعية** عرض للنتائج والتوصيات الخاصة بالتأهب لحالات الطوارئ والتمويل الإنساني
١٠:٠٠ – ١٣:٠٠ سيتم تقديم القهوة خلال الجلسة	**مناقشات الورش الفرعية** ٨ جلسات حوار متوازية **حول حماية المدنيين والأزمات الممتدة والنزوح**
١٣:٠٠ – ١٤:٠٠	**استراحة الغذاء**
	الجلسة الثالثة لورشة العمل الفرعية (جلسة مغلقة)
١٤:٠٠ – ١٧:٠٠ سيتم تقديم القهوة خلال الجلسة	**مناقشات الورش الفرعية** ٨ جلسات حوار متوازية حول **تمركز الاستجابة الإنسانية محلياً، وإيصال المساعدات الإنسانية**
	مناقشة (جلسة مغلقة)
١٨:٠٠ – ١٩:٣٠	**مناقشة حول النزوح القسري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** المتحدثون: • **الدكتور تشالوكا بياني**، المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخليا • **السيد مهند هادى**، المدير الإقليمي لبرنامج الأغذية العالمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا • **السيد ريتشارد رايت**، مدير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ويدير الجلسة: **السيدة علياء الدالي**، المدير المعين الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قرى الأطفال الدولية SOS

اليوم الثالث – الخميس، ٥ مارس/ آذار ٢٠١٥	
	جلسة عامة (جلسة مغلقة)
٠٩:٣٠ – ١١:٠٠	**انطباعات اليوم الثاني من مناقشات الورش الفرعية** عرض لنتائج وتوصيات ورش العمل حول حماية المدنيين، والأزمات الممتدة والنزوح، وتمركز الاستجابة الإنسانية محلياً، وإيصال المساعدات الإنسانية
١١:٠٠ – ١١:٤٥	**استراحة مشروبات ساخنة**
	جلسة عامة (جلسة مغلقة)
١١:٠٠-١٣:٠٠	**عرض ومناقشة للملخص المقدم من الشركاء في رئاسة المشاورة الإقليمية** تقدم جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي عرضاً للملخص المعد من طرفهم حول نتائج المشاورات الإقليمية والتوصيات الناتجة عن المناقشات وفتح باب النقاش
	جلسة عامة (مفتوحة للجميع)
١٢:٣٠ – ١٣:١٥	**كلمات ختامية رفيعة المستوى:** • **معالي الدكتور عبد الله المعتوق**، مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية • **السيد بيتر ماورير**، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر
١٣:١٥-١٣:٢٥	**الكلمات الختامية للحكومة المضيفة** **السيدة لينا الحديد**، مدير إدارة العلاقات الدولية والمنظمات، وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، المملكة الأردنية الهاشمية
١٣:٢٥ – ١٤:٣٠	**استراحة الغذاء**

الملحق ٤: قائمة المشاركين

الحكومات

الدولة	المنظمة	نوع التمثيل
الجزائر	وزارة الشؤون الخارجية	دولة عضو
مصر	وزارة الشؤون الخارجية	دولة عضو
ألمانيا	وزارة الشؤون الخارجية	دولة معنية
العراق	وزارة الشؤون الخارجية	دولة عضو
الأردن	وزارة الشؤون الخارجية	دولة عضو
المملكة العربية السعودية	وزارة الشؤون الخارجية	دولة عضو
الكويت	وزارة الشؤون الخارجية	دولة عضو
لبنان	وزارة الشؤون الخارجية	دولة عضو
ليبيا	وزارة الشؤون الخارجية	دولة عضو
المغرب	وزارة الشؤون الخارجية البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة	دولة عضو
هولندا	وزارة الشؤون الخارجية	دولة عضو
عمان	وزارة الشؤون الخارجية	دولة عضو
فلسطين	وزارة الشؤون الاجتماعية وزارة التخطيط والتنمية الإدارية	دولة عضو
قطر	وزارة الشؤون الخارجية	دولة عضو
جنوب أفريقيا	وزارة العلاقات والتعاون الدولي	دولة معنية
سويسرا	وزارة الشؤون الخارجية	دولة معنية
سوريا	وزارة الشؤون الخارجية	دولة عضو
تونس	وزارة الشئون الخارجية وزارة الشؤون الاجتماعية	دولة عضو
تركيا	وزارة الشؤون الخارجية Afet ve Acil Durum Yönetimi Başkanlığı (AFAD)	دولة معنية
الإمارات	وزارة التنمية والتعاون الدولي	دولة عضو
اليمن	وزارة الشؤون الخارجية وزارة التخطيط والتعاون الدولي	دولة عضو

المنظمات الإقليمية

المنظمة	نوع التمثيل
الإتحاد الإفريقي	منظمة إقليمية
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	منظمة إقليمية
جامعة الدول العربية	منظمة إقليمية
منظمة التعاون الإسلامي	منظمة إقليمية
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية	منظمة إقليمية

المنظمات المحلية

الدولة	المنظمة	نوع التمثيل
البحرين	المؤسسة الخيرية الملكية	مجتمع مدني
مصر	الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الإجتماعية بنك الطعام	مجتمع مدني
العراق	Harikar جمعية الامل العراقية لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية لأجل العراق مركز تقدم من أجل المرأة	مجتمع مدني
الأردن	كاريتاس الأردن الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية مؤسسة نور الحسين	مجتمع مدني
المملكة العربية السعودية	مؤسسة الوليد بن طلال	مجتمع مدني
الكويت	الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية	مجتمع مدني
لبنان	مؤسسة عامل مؤسسات الإمام الصدر Lebanon Support Network اتحاد الجمعيات الإغاثية والتنموية	مجتمع مدني
ليبيا	مؤسسة الشيخ الطاهر الزاوي للأعمال الخيرية	مجتمع مدني
المغرب	مؤسسة محمد الخامس للتضامن	مجتمع مدني
عمان	الهيئة العمانية للأعمال الخيرية	مجتمع مدني
فلسطين	مركز معا للتنمية جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية اتحاد لجان العمل الزراعي مركز شؤون المرأة والأسرة	مجتمع مدني

قطر	قطر الخيرية آيادي الخير نحو آسيا مؤسسة الشيخ ثاني بن عبدالله للخدمات الإنسانية	مجتمع مدني
سوريا	بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس منظمة شفق سوريا	مجتمع مدني
تونس	تونس الخيرية	مجتمع مدني
الإمارات	المدينة الإنسانية العالمية	مجتمع مدني
اليمن	المنتدى الإنساني باليمن	مجتمع مدني

المنظمات الدولية	
المنظمة	**نوع التمثيل**
Crisis Action	منظمة غير حكومية دولية
اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	أمم متحدة
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	أمم متحدة
المجلس الدولي للوكالات الطوعية	منظمة غير حكومية دولية
منظمة الهجرة الدولية	منظمة دولية
منتدى المنظمات غير الحكومية الدولية من أجل الأردن	منظمة غير حكومية دولية
منتدى المنظمات غير الحكومية الدولية من أجل لبنان	منظمة غير حكومية دولية
أطباء بلا حدود	منظمة غير حكومية دولية
Mercy Corps Lebanon	منظمة غير حكومية دولية
المجلس النرويجي للاجئين	منظمة غير حكومية دولية
Oxfam	منظمة غير حكومية دولية
المنسق الإنساني الإقليمي للأزمة السورية	أمم متحدة
المنسق المقيم/ الإنساني بالأردن	أمم متحدة
قرى الأطفال SOS	منظمة غير حكومية دولية
المقرر الخاص للأمم المتحدة المعنى بحقوق الإنسان للنازحين داخليا	أمم متحدة
منتدى المنظمات غير الحكومية الدولية الإقليمي من أجل سوريا	منظمة غير حكومية دولية
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	أمم متحدة

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين	أمم متحدة
مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث	أمم متحدة
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية	أمم متحدة
صندوق الأمم المتحدة للسكان	أمم متحدة
وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	أمم متحدة
مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية	أمم متحدة
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	أمم متحدة
برنامج الأغذية العالمي	أمم متحدة
منظمة الصحة العالمية	أمم متحدة
منتدى المنظمات غير الحكومية الدولية من أجل اليمن	منظمة غير حكومية دولية

حركات الهلال والصليب الأحمر

الدولة	المنظمة	نوع التمثيل
مصر	الهلال الأحمر المصري	حركة الهلال والصليب الأحمر
العراق	جمعية الهلال الأحمر العراقي	حركة الهلال والصليب الأحمر
الأردن	الجمعية الوطنية للهلال الأحمر الأردني	حركة الهلال والصليب الأحمر
المملكة العربية السعودية	هيئة الهلال الأحمر السعودي	حركة الهلال والصليب الأحمر
الكويت	جمعية الهلال الأحمر الكويتي	حركة الهلال والصليب الأحمر
لبنان	الصليب الأحمر اللبناني	حركة الهلال والصليب الأحمر
ليبيا	الهلال الأحمر الليبي	حركة الهلال والصليب الأحمر
فلسطين	جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني	حركة الهلال والصليب الأحمر
قطر	الهلال الأحمر القطري	حركة الهلال والصليب الأحمر
تونس	الهلال الأحمر التونسي	حركة الهلال والصليب الأحمر
إقليمي	اللجنة الدولية للصليب الأحمر	حركة الهلال والصليب الأحمر
تونس	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر	حركة الهلال والصليب الأحمر

الشركاء المرتبطين

الدولة	المنظمة	نوع التمثيل
مصر	الجامعة الأمريكية بالقاهرة	مؤسسات أكاديمية
	اتحاد طلبة الطب الدولي	الشباب
الأردن	مجموعة طلال أبوغزالة	القطاع الخاص
	الكنيسة الإنجيلية الأسقفية العربية	مؤسسات دينية
	المركز الأردني لبحوث التعايش الديني	مؤسسات دينية
لبنان	الجامعة الأمريكية ببيروت	مؤسسات أكاديمية
المغرب	المنظمة العالمية للحركة الكشفية	الشباب
فلسطين	منتدى شارك للشباب	الشباب
قطر	مركز بروكنجز الدوحة	مؤسسات أكاديمية
	مركز الجزيرة للدراسات	مؤسسات أكاديمية
إقليمي	كلية هارفارد للحقوق	مؤسسات أكاديمية
	Professionals in Humanitarian Assistance and Protection	مؤسسات أكاديمية
	معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا	مؤسسات أكاديمية
	البنك الإسلامي للتنمية	مؤسسات مالية
	Y-Peer	الشباب
الإمارات	Linklaters	القطاع الخاص
اليمن	مؤسسة تنمية القيادات الشابة	الشباب

الفئات المتضررة	
الدولة	نوع التمثيل
العراق	فئات متضررة
الأردن	فئات متضررة
فلسطين	فئات متضررة
سوريا	فئات متضررة
اليمن	فئات متضررة